

محضر الجلسة رقم 017

التاريخ: الثلاثاء 2 جادى الأولى 1443هـ (7 ديسمبر 2021م)
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الإثني عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.
 أعلن عن افتتاح الجلسة.
 السادة أعضاء الحكومة المحترمون،
 السيدات المستشارات المحترمات،
 السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.
 وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، لا بد من الإشارة إلى أن تخصيص الجلسة لمساءلة القطاع الحكومي المكلف بالنضام والإدماج الاجتماعي والأسرة، يأتي في سياق احتفال مجلس المستشارين بفعاليات حملة 16 يوم العالمية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي (فترة 25 نونبر إلى 10 دجنبر 2021)، وتفاعلا مع التوصيات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، وتأكيدا على الانخراط الدائم لمجلسنا الموقر في الدفاع عن قضايا المرأة المغربية.
 ولهذا الغرض، تحضر معنا أشغال هذه الجلسة فعاليات نسائية مدنية متنوعة تشغل على الموضوع من مواقع مختلفة، باسمكم أرحب بهن.
 شكرا.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.
 تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع فريق الاتحاد المغربي للشغل مقترح قانون يقضي بنسخ الفصل 288 من مدونة القانون الجنائي.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 30 نونبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 68 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

والآن نشرع في معالجة الأسئلة المدرجة في جدول أعمالنا والموجهة لقطاع النضام والإدماج الاجتماعي والأسرة حول قضايا المرأة المغربية، والتي تجمعها وحدة الموضوع.
 والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة للسيدة المستشارة شياء الزمازي.

المستشارة السيدة شياء الزمازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه ليوم تاريخي، تزامنت فيه الجلسة الدستورية المخصصة للأسئلة الشفهية مع اليوم العالمي والأممي لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات، وهي مناسبة أممية تنطرق فيها لما حققته بلادنا في هذا الإطار، وما لم يتم تحقيقه والتحسيس بضرورة النضال المشروع من داخل المؤسسة لإقرار مساواة حقيقية لرفع مختلف أشكال العنف الموجهة ضد النساء.

وفي هذا الإطار، نوه بمجلسنا على الاعتناء الهام بهذا الموضوع، من خلال تهيئته بجمال اللون البرتقالي، ونشكر كل من ساهم في إنجاح هذه العناية داخل فضاء مجلس المستشارين.

ولذلك نسائلكم السيدة الوزيرة:

ما هي البرامج التي ستخذون للنهوض بأوضاع المرأة المغربية في أفق كسب رهان التنمية المجتمعية الشاملة وإدماجها في التنمية، تأسيسا لمبدأ مساواة النوع الاجتماعي؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثاني موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أطلق المغرب، تحت قيادة جلالة الملك نصره الله، دينامية إصلاحية حقيقية من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها، وفق مقاربة تمكينية، توجت بإصلاحات عميقة وشاملة خلال العشرين سنة الأخيرة، مع دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ واعتماد العديد من القوانين والمبادرات وسلسلة من البرامج الحكومية للنهوض بوضعية النساء، وصولا إلى سياسات عمومية للمساواة.

من هذا المنطلق نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول تصوركم لتحسين وضعية المرأة المغربية وتمتعها بكامل حقوقها بما يضمن مشاركتها الفعلية في مجهودات التنمية.
شكرا لسيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "المرأة المغربية بين المكاسب والمطالب".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن سياسة الحكومة في مجال النهوض بوضعية المرأة نسألكم.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "وضعية المرأة المغربية في السياسات العمومية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل النهوض بوضعية المرأة سياسيا واقتصاديا وحقوقيا واجتماعيا إحدى الرهانات الأساسية لكل سياسة عمومية ناجحة، على هذا الأساس، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة، حول الخطوط العريضة للسياسة الاجتماعية للحكومة بما فيها إنصاف المرأة والعناية بالأسرة المغربية؟
و'شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار

السؤال الخامس موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ابني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسألكم عن وضعية المرأة المغربية؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السادس موضوعه "وضعية المرأة" كذلك.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عن رؤيتكم لتطوير وضعية المرأة المغربية نسألكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال السابع موضوعه "وضعية المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات

المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

تسألونا، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي ستتخذها

الحكومة لتحسين وضعية النساء بالمغرب؟

لذا نسألكن، السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات المزمع اتخاذها للنهوض بوضعية المرأة ببلادنا؟

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "التخفيف من معاناة المرأة المغربية التي توجد في وضعية هشاشة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيدة الوزيرة،

الشعب المغربي كساءلكم أشنو هو الجديد في الخطة ديالكم، الخطة ديال وزارتك من أجل التخفيف من معاناة المرأة المغربية التي تعاني من الهشاشة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشرة موضوعه "النهوض بوضعية المرأة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

نسألكن عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون اتخاذها من أجل النهوض بوضعية المرأة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، يكمن أن تأتوا إلى المنصة هنا.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا جد سعيدة بالحضور معكم اليوم، في أول جلسة للأسئلة الشفوية، وهي مناسبة لأهنتكم على الثقة التي حظيتم بها من طرف ناخبيكم وناخباتكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات المتخذة للارتقاء بمكانة المرأة ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بغينا نعرفو أشنو هيأت الحكومة من تدابير وإجراءات للنهوض بالمرأة المغربية؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "قضايا المرأة المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي

الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالرغم مما أحرزته المرأة المغربية من تقدم كبير على عدة أصعدة ببلادنا، فإن الجدل لازال مستمرا بين الفاعلين المدنيين والحقوقيين حول المكاسب التي حققتها المرأة المغربية.

ولأجله نسألكن، السيدة الوزيرة، عن طموح الحكومة وبرامجها لدعم القضايا النسائية والنهوض بوضعية المرأة المغربية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق.

السؤال العاشر موضوعه "النهوض بوضعية المرأة ببلادنا".

الكلمة للأخت المستشارة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع، بحيث لا يمكن الحديث عن أية تحولات أو تقدم دون دور فاعل للمرأة.

قطاعية، مكنت من تحقيق أهداف نوعية في مجال النهوض بالفئات الهشة. كما أنجزت إصلاحات هيكلية وعميقة ساهمت بشكل كبير في تعزيز الحقوق والحريات وإصلاح منظومة العدالة واتباع سياسة اجتماعية داعمة للتنمية البشرية مستهدفة الفئات الفقيرة والهشة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

واليوم يواصل المغرب ديناميته الإصلاحية من أجل النهوض بوضعية المرأة وحماية حقوقها وتطبيق ظاهرة العنف الممارس ضدها، وذلك انسجاما مع مقتضيات الدستور للمملكة المغربية، التي حظرت كافة أشكال التمييز والعنف تجاه النساء والفتيات، وكرست مبدأ المساواة الفعلية بين الرجال والنساء في كافة المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعطفا على ما سبق ذكره، شكل الاهتمام والنهوض بحماية حقوق النساء أولوية وطنية، بفضل الحرص الشخصي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على النهوض بوضعيتها في كافة المجالات وحمايتها من كافة أشكال التمييز والاستغلال، وهو ما أكدته الخطب الملكية منذ تولي جلالتة العرش وكذا تعليماته المتواصلة للحكومات المتعاقبة لبلورة سياسات وبرامج لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع إيلاء أهمية كبرى للنساء في وضعية هشاشة، خاصة بالعالم القروي، وهو ما مكن من صدور جيل جديد من القوانين والتأسيس لمرحلة جديدة ومستجدة في مسار حقوق النساء المغربيات، بصدور تقرير النموذج التنموي والمصادقة على وثيقة البرنامج الحكومي 2021-2026.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإجابة على هذا السؤال المحوري المتعلق بهذه الجلسة تفرض تناوله من خلال سقين اثنين:

- الشق الأول: سأطرق فيه لأهم الجهود المبذولة من طرف هذه الوزارة لمعالجة قضايا النساء، مع تقديم أهم التوجهات والآفاق المستقبلية حول النهوض بوضعية المرأة المغربية، وفق ما تقتضيه مقومات بناء ركائز الدولة الاجتماعية الضامنة لجميع حقوق المغربيات والمغاربة؛

- والشق الثاني: سأتناول فيه ظاهرة العنف ضد النساء ومجهدات الوزارة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعرفون، فإن المملكة المغربية حريصة على مواصلة التزاماتها الدولية

كما أريد أن أنوه بالدينامية التي يعرفها مجلسكم الموقر تجاه القضايا الراهنة ومواكبته للقضايا الوطنية والدولية، وأستغل هذه المناسبة لأقدم الشكر والامتنان لرئيس المجلس السيد النعم ميارة، وأعضاء مكتبه وكل أعضاء المجلس على برجة حديثين مهمين بمناسبة اليوم العالمي للمرأة لمحاربة العنف ضد النساء، وهما الندوة التي نظمت صباح هذا اليوم، والتي ستسفر بلا شك أشغالها عن مخرجات وتوصيات، من شأنها أو تجود وتغني استراتيجية الوزارة في معالجتها للقضايا ذات الصلة بالموضوع.

وثانيا، برمجتمكم لهذا السؤال المحوري، الذي نعتبره إغناء للنقاش حول القضايا التي تدخل في اختصاص الوزارة التي نشرف عليها.

وإننا نستقبل بصدور رحب أسئلتكم واقتراحاتكم، التي نؤمن بأنكم تتوخون منها مراقبة وتجويد عملية تدبير الشأن العام، وفي مقدمتها قضايانا المجتمعية خدمة لوطننا الحبيب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل أن أدخل في تفاصيل الجواب، لا بد من التذكير بالاهتمام والعناية التي ما فتئ يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لقضايا المرأة، حرصا من جلالتة على النهوض بحقوقها، مما سرع باعتماد عدة إصلاحات قانونية ومؤسسية واجتماعية، وهي العناية التي جسدها مجموعة من الخطب والرسائل الملكية السامية، التي شكلت دوما خارطة الطريق لحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بها، ومن أمثلة ذلك حين تساءل جلالتة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1999 كالتالي:

"كيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللاتي يشككن زهاء نصفه تهدر مصالهن، في غير مراعاة لما منحهن الدين الخفيف من حقوق هن بها شقائق الرجال، تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف، مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور، سواء في ميدان العلم أو العمل". انتهى مقتطف الخطاب الملكي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون، لقد راكمت بلادنا منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة مكتسبات على قدر كبير من الأهمية في مجال النهوض بحقوق النساء، سواء على مستوى تأهيل المنظومة القانونية الوطنية التي تم الحرص على ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، أو على مستوى تعزيز البناء المؤسسي وتطوير البرامج والسياسات في مجال المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة والنهوض بها.

وقد تمكنت بلادنا على مدار السنوات السابقة من القيام بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية، وإطلاق أوراش كبرى وبلورة سياسات

60 مقعدا إلى 90 مقعدا في المجموع المخصص للنساء. وبخصوص مجلسكم الموقر، ويفضل القانون التنظيمي 05.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 28.11 تمكنت النساء من ولوج هذا المجلس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- التمكين الاقتصادي للنساء:

أما بخصوص التمكين الاقتصادي للنساء، فيمكن الإشارة هنا إلى مدونة الشغل التي تحظر التمييز على أساس الجنس، كما هو منصوص عليه في المادة 9، وتضمن للمرأة المشتغلة حق الانخراط في الهيئات النقابية والمشاركة في إدارتها، كما تحظر أي تمييز يتعلق بالأجور بين الجنسين مقابل العمل المتساوي القيمة (المادة 346)، والتحرش الجنسي (المادة 40)، وتمنع تشغيل النساء في الأشغال الخطيرة (المادة 181)، وتضمن حمايتهن أثناء العمل الليلي (المادة 172)، كما تمنع مدونة الشغل إنهاء عقد شغل الأجرة التي ثبت حملها أثناء فترة الحمل أو بعد الوضع (المادة 159).

- النظام الأساسي للوظيفة العمومية:

الذي ورد في مادته الأولى أن لكل مغربي الحق في الحصول على قدم المساواة على فرص العمل في القطاع العام.

- مدونة التجارة:

التي تضمن للمرأة المتروجة ممارسة التجارة، دون إذن من زوجها كما له الحق في ذلك دون إذن منها، وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلا.

- مدونة الأسرة:

التي نصت على استقلال الزمة المالية للزوجة عن الزوج وعلى التدبير المشترك للممتلكات المكتسبة خلال الحياة الزوجية.

- القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا رقم 2.12:

وهو القانون الذي يحدد مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، والتي من بينها احترام مبدأ السعي نحو المناصفة بين الرجال والنساء، استنادا للفقرة الثانية من الفصل 19 من الدستور.

- القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

والذي يتضمن عدة إجراءات وتدابير، تم تمكين المرأة في وضعية إعاقة من التمتع بحقوقها الأساسية في مجال التشغيل وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتنص المادة 3 منه على أنه يتعين على كل من السلطات العمومية عند إعدادها وتنفيذها للسياسات العمومية القطاعية والمشاركة بين القطاعات، مراعاة مبدأ المساواة بين الذكور والإناث في وضعية إعاقة.

كما تم إصلاح وتطوير الإطار التنظيمي لتنفيذ نظام حصيص 7% في

والفاعل الإيجابي مع المواثيق الدولية، التي تشكل النواة الصلبة لنظم الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نص دستور 2011 في تصديده على جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية والعمل على ملاءمة هذه التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

إن ما جعل المشروع (المقصود: المشرع) المغربي يسير في نفس الاتجاه عبر ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية، عبر مراجعة مجموعة من النصوص التشريعية التي أخذت بمبدأ المناصفة الوارد في الدستور، بالإضافة إلى أن دستور 2011 تضمن أحكاما عديدة تكرس مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (الفصل 19)، مبدأ المناصفة (في الفصولين 19، 164)، دعم التمييز الإيجابي في المجال الانتخابي وتشجيع مشاركة المرأة في الهيئات والأجهزة العامة، (الفصول 30، 115، و146).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد واصلت بلادنا ورش الإصلاحات القانونية لتمكين النساء والفتيات من كافة حقوقهن، وهو خيار نهجته المملكة المغربية من خلال المصادقة على جيل جديد من القوانين الضامنة للمساواة والمناصفة، في أفق التمكين السياسي للنساء.

لقد عشنا جميعا خلال شهري شتنبر وأكتوبر الماضيين محطة تاريخية ديمقراطية مهمة تتعلق بثالث استحقاق انتخابي بعد دستور 2011، التي تم المؤسسة التشريعية والجماعات الترابية.

وارتباطا بذلك، عرفت القوانين التنظيمية المتعلقة بتدبير العمليات الانتخابية مجموعة من التعديلات الهادفة إلى تجويدها وتحقيق غاية المشرع منها، يمكن الوقوف عند بعض منها كالآتي:

- القانون التنظيمي رقم 06.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية:

وموجبه تم إدخال تعديلات تخص التمثيلية النسائية بكل مستوى تراي على حدة، وهي بالنسبة لمجالس الجماعات تعديلات مكنت من تحسين تمثيلية النساء على مستوى المجالس الجماعية، خاصة فيما يتعلق بالجماعات التي تعتمد على الانتخاب باللائحة، حيث تم تخصيص ثلث المقاعد للنساء.

بالنسبة لمجالس العائلات والأقاليم تخصيص على الأقل ثلث المقاعد لفائدة النساء، بالنسبة لمجالس الجهات تخصيص ثلث المقاعد على الأقل حصرا للنساء، بالنسبة لمجلس النواب لقد مكنت آليات التمييز الإيجابي من تعويض الدائرة الوطنية بالدوائر الانتخابية الجهوية، وبفضلها تم الانتقال من

والتي نصت على حق النساء السلاليات في ملكية هذه الأراضي والمشاركة في تديرها.

- القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة:

والذي يعتبر من أهم الأوراش التي ستعزز سياسة النهوض بالأسرة المغربية وتنبع أوضاعها في مختلف المجالات. ومن بين أهداف هذا المجلس ضمان الحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة ووحدتها واستقرارها، وكذا حماية الأطفال بغض النظر عن وضعيتهم الاجتماعية.

- القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز:

صدر في الجريدة الرسمية في أكتوبر 2017 القانون 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المحدث بموجب الفصل 19 من الدستور، يحدد هذا القانون صلاحية هذه الهيئة وتأليفها وتنظيم سير عملها، وتمثل محام الهيئة في صياغة وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية، بهدف تعزيز قيم المناصفة والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس النوع.

كما ستحرص هذه الهيئة على ترسيخ ثقافة المساواة والمناصفة وعدم التمييز في البرامج المتعلقة بالتربية والتعليم والتكوين ومراقبة وتبعية جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذا إعداد أي توصية أو مقترح من شأنه تصحيح الحالات الناشئة عن أي سلوك أو ممارسة أو عرف يتسم بطابع تمييزي أو يمس بمبدأ المساواة بين النساء والرجال.

- القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13:

يعتبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13 رافعة أساسية لترسيخ ثقافة تديرية جديدة تنبني على مبادئ النجاعة ورفع النفقات العمومية لتحقيق النتائج، حيث تم التأكيد على إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانية مختلف الوزارات وخلال مراحل التبعية والتقييم.

وعليه يجب أن يكون برنامج عمل كل وزارة أو مؤسسة مقرونا بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

- الميزانية المراعية للنوع:

يعتبر التدبير المالي للميزانية العمومية خاصة الميزانية المستجيبة للنوع من أهم ضمانات استفادة النساء وضمان ولوجهن المنصف للحقوق والخدمات الأساسية.

وقد شكلت مبادئ الإنصاف والمساواة الدعامات السياسية لتحقيق النجاعة والفعالية في إطار الإصلاح الشامل للميزانية الذي تم إعطاء انطلاقه سنة 2002 بهدف توزيع أمثل للموارد وضمان نجاعة أفضل للسياسات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للمكونات المختلفة للسكان المستهدفة عند صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية،

ولوح الوظيفة العمومية، وذلك من خلال إصدار مرسومين، من أهم مقتضياتها التنصيص على تنظيم مباريات موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لولوج الوظيفة العمومية.

- القانون المتعلق بالتعاونيات:

والذي مكن النساء من آليات قانونية تساعدها على الرفع من المردودية وتحسين دخل التعاونيات، كما سيساهم في تحسين حقوقهن وتدعيم ثقة ومصداقية هذه المؤسسات، وتشجيع حاملات المشاريع من النساء في اختيار الأسلوب التعاوني لإنجاز مشاريعهن والتأطير داخل وحدات إنتاجية أو خدماتية.

- الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

أدى اعتماد الميثاق المذكور إلى مضاعفة الجهود في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتم تفعيل هذا الميثاق عن طريق وضع إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة، تهدف إلى وضع إطار إستراتيجي يمكن من تحقيق تناسق وتكامل بين البرامج والمخططات والسياسات القطاعية، وذلك في أفق الاستدامة ومشاركة جميع الأطراف المعنية.

- إدماج النوع في القانون 36.15 المتعلق بالماء:

حيث ينص في مقتضياته العامة على تيسير حصول المواطنات والمواطنین على قدم المساواة على الماء وعلى تمثيل النساء 25% في الهيئات المائية، المجلس الأعلى للماء والمناخ، مجال الأحواض المائية والمجالس الإقليمية للماء.

- القانون رقم 12.19 بتحديد شروط الشغل والتشغيل للعاملات والعمال المنزليين:

الذي ينظم العلاقات بين العمال المنزليين وأرباب العمل، لضمان الحماية الاجتماعية والحقوق السوسيو اقتصادية لحمايتهم من أية معاملة سيئة، مع مراعاة معايير الشغل الدولية، ولاسيما اتفاقيتي الشغل الدوليتين رقم 138 و182، اللتين صادق عليهما المغرب، حيث حدد ساعات العمل وظروف العمل التي تحفظ كرامة العاملين المنزليين، كما يحرم تشغيل الأطفال دون السن 18 خاصة الفتيات.

- اعتماد القانون المتعلق بالمقاولين الذاتيين:

الذي صدر في مارس 2015 لتشجيع ريادة الأعمال الذاتية، حيث يسمح للمقاولين الذاتيين بالاستفادة من نظام ضريبي خاص وضمان اجتماعي.

- إصدار ثلاثة نصوص قانونية متعلقة بملكية النساء السلاليات لأراضي الجموع:

تبين المعطيات الإحصائية المرتبطة بمجال الدعم الاجتماعي للمجهودات المبذولة من طرف القطاع الوصي، حيث عرف عدد التلميذات المستفيدات من برنامج "تيسير" ارتفاعا ملحوظا ويرجع هذا الارتفاع إلى تعميم برنامج في التعليم الابتدائي بالوسط القروي وتعميمه في التعليم الإعدادي بالوسط القروي والحضري، ولكن مرة أخرى أشير إلى ضعف عدد المستفيدات بالنسبة للفئة المستهدفة.

- إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني:

طبقا للتوصيات الدولية للمبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية، ووفقا للمهام المنوطة بالمدوية السامية للتخطيط، وفي إطار برنامجها الإحصائي، تم إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في عملياتها الإحصائية لتلبية حاجيات مستعملي ومتبوعي هذا النوع من الإحصائيات، من قطاعات حكومية وهيئات دستورية ومجتمع مدني، كما تم نشر وبشكل دوري إحصائيات حسب النوع الاجتماعي وحسب المجالات الترابية، حضرية أو قروية، وإنجاز مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تبرز الفوارق بين الجنسين في عدة مجالات، منها الديموغرافية والسوسيو اقتصادية ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين، والتي يتم العمل على تطويرها وفق ما يستجد في البرامج والإطارات الإحصائية العالمية والإقليمية.

- محاربة العنف ضد النساء والفتيات والصور النمطية:

يهدف القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى تمكين النساء والفتيات من إطار قانوني معياري متماسك وواضح كفيلا بضمان شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف، وينص القانون على إحداث آليات مؤسسية ومندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها.

- مجموعة القانون الجنائي:

يجرم هذا القانون التمييز على أساس الجنس بعد تعديل المادة 431.01 ويعاقب عليه في المواد 431.02 و 431.05.

- قانون الاتصال السمعي البصري رقم 77.03 الملمم للقانون 83.13:

والذي يهدف إلى وضع مقتضيات توجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري العمل على النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والمساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس ومحاربة الصور النمطية السلبية القائمة على النوع الاجتماعي، إضافة إلى منع الإشهار الذي يتضمن الإساءة للمرأة أو يروج لدونيتها أو للتمييز بسبب جنسها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التفاعل الجدي والإيجابي مع مختلف الوثائق والآليات الدولية المتعلقة

وذلك من خلال تحسين الأداء عبر توجيه الميزانية نحو تحقيق النتائج وإعطاء شفافية أكبر للخيارات الإستراتيجية، عبر تعزيز البرمجة الميزانية المتعددة السنوات، وكذا تعزيز اللامركزية في الميزانية من أجل تشجيع تدبير جيد للقرب يلبي احتياجات المواطنين والمواطنات، سواء في المجالات الحضرية أو القروية.

- صندوق التكافل العائلي:

يهدف إلى تقوية وتماسك واستمرارية الأسرة وإلى الاستجابة لحاجيات هذا المكون الأساسي في المجتمع وبهدف تحقيق تدبير أمثل لصندوق التكافل العائلي وتبسيط المساطر المتعلقة بالاستفادة من خدماته.

وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، قامت الدولة برسم سنة 2018 بمراجعة القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من هذا الصندوق، وذلك عبر إصدار ظهير رقم 1.18.20 بتاريخ 22 فبراير 2018 يتعلق بالقانون 83.17 بتغيير القانون 41.10 المذكور، وذلك لتوسيع لأحة المستفيدين من خدمات الصندوق عبر إدراج فئات جديدة بالإضافة للأولاد المستحقين النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية وثبوت عوز الأم، وهو أمر الفئات التالية:

- مستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم؛

- مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم؛

- مستحقو النفقة من الأولاد الخاضعين للكفالة؛

- الزوجة المعوزة المستحقة للنفقة.

- صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

الذي تم إحداثه في سنة 2012 كآلية تستجيب لمطالب وتطلعات الفئات الهشة والمعوزة من المواطنين في بلادنا مع ضمنهم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى والأشخاص في وضعية إعاقة وأسره، وكذا جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، ويشمل هذا البرنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى كآلية للدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة اللواتي استغدن من ميزانية قدرها 3.3 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2015، وقد شملت هذه المساعدات ما يناهز 116.975 أرملة وهو الرقم اللي كيبقي ضعيف لأنه منذ 2015 وعلينا أن نشغل أكثر لأن عدد الأرامل يناهز بكثير هذا العدد، وكذا الأطفال المستفيدين الذين بلغ عددهم 338000: 2011: يتيم و يتيمة استفادوا إلى غاية أكتوبر 2021.

كما بلغ متوسط الزيادة السنوية للمستفيدين حوالي 8.5% و 13.7 على التوالي خلال السنوات الثلاثة الماضية.

- برنامج تيسير:

ألف إلى 90.891 تلميذة.

وبخصوص مؤشرات المدرس، سجلت نسبة تدرس الفتيات تطورا إيجابيا على الصعيد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2017-2018 إلى 2019-2020، حيث انتقلت نسبة تدرس الفتيات، الفئة العمرية 4-5 سنوات، من 41.6% إلى 68.4% ما بين سنة 2017 و 2020 على الصعيد الوطني وبزيادة 19.1 نقطة بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

كما بلغت نسبة تدرس الفتيات للفئة العمرية 6-11 سنة على الصعيد الوطني 100% سنة 2019-2020.

فيما يتعلق بنسبة تدرس الفتيات الفئة العمرية 12-14 سنة فقد انتقلت من 86.8% إلى 92.2% على المستوى الوطني، ومن 72.4 إلى 79.8 بالوسط القروي خلال الفترة 2017-2020.

كما انتقلت نسبة تدرس فتيات الفئة العمرية 15 إلى 17 سنة من 63.7 إلى 68.7 على المستوى الوطني ومن 33.1 إلى 39.2% بالوسط القروي خلال الفترة 2017 و 2020. وهنا نبغي تثير انتباهكم، السيدات والسادة المستشارين، إلى أن هذه الفئة العمرية يجب الاهتمام بها ديال 15-17 سنة لأن هي، خاصة في الوسط القروي، اللي تكون فيها زواج القاصرات، وهنا يجب أن نولي أهمية كبرى باش هاذ الفتيات يمكن لهم تسهيل الولوج دياهم للثانويات وللمدرس، لأن كنشوفو باللي العدد ديال تدرس الفتيات ينهار حينما نصل إلى هاذ الفئة ديال 15-17 سنة.

بخصوص مؤشر المساواة، فقد عرف تطورا ملحوظا في جميع الأسلاك، حيث بلغ مؤشر المساواة بالتعليم الابتدائي 0.97 على الصعيد الوطني و0.95 بالوسط القروي خلال الموسم 2019-2020.

وبالتعليم الإعدادي انتقل مؤشر المساواة من 0.90 إلى 0.92، يعني هناك تحسن، الحمد لله، على الصعيد الوطني، ومن 0.77 إلى 0.82 بالوسط القروي خلال الفترة 2017-2020.

بالتعليم الثانوي التأهيلي فقد فاق مؤشر المساواة التوقعات حيث انتقل من 1.06 2017-2018 إلى 1.1 على الصعيد الوطني؛ ومن 0.91 إلى 1.04 بالوسط القروي خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ نفس المنحى على مستوى معتدل النجاح في البكالوريا، حيث تحقق الفتيات معدلات نجاح أفضل بكثير من الذكور، وبذلك بلغت نسبة الفتيات الناجحات في البكالوريا 72.2% في 2019-2020 ونسبة الذكور 67.7% في نفس السنة، يعني تفوق الفتيات كان أكثر من توفيق الذكور، وتنمى التفوق للجميع.

كما بلغت نسبة تدرس الفتاة بمؤسسة التعليم العتيق لقطاع الأوقاف خلال الموسم الدراسي 2016-2017 على مستوى المجال القروي 14.81%، في حين بلغت المجال الحضري 22.54%.

أما خلال الموسم الدراسي 2017-2018 فقد بلغت في المجال القروي 16.17% ثم في المجال الحضري 23.53%، وقد بلغت هذه النسبة خلال

بتعزيز وحماية حقوق المرأة، نابع من القناعة الراسخة لأجل تمكين المرأة والفتاة من كل حقوقها الإنسانية، وقد عبرت المملكة المغربية عن التزاماتها وجديتها في كل المحافل الدولية، لذا فقد تمت المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال تحقيق المساواة ومكافحة التمييز والمصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء.

إن قناعة والتزام المملكة المغربية في التفاعل مع المنظومة الأمية وآلياتها يترجم من خلال الانضمام للصكوك الدولية والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات الدولية، باعتبارها آلية مهمة لأجل النهوض بحماية حقوق النساء، بحيث أن المملكة المغربية كانت سباقة في المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء. ومواصلة لجهود المملكة المغربية في هذا الإطار، قامت بالمصادقة على البروتوكول الأول الملحق بالعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

- وضعية المرأة المغربية في أرقام:

في مجال التربية والتكوين، عرفت وضعية تدرس الفتيات تطورا إيجابيا خلال الفترة ما بين 2017 و 2020، حيث بلغت نسبة الفتيات 48% من مجموع التلاميذ بجميع الأسلاك خلال الموسم الدراسي 2019-2020 على الصعيد الوطني، منها 47% من الوسط القروي على المستوى الوطني، وبلغ عدد الفتيات المتدرسات بالتعليم الأولي 313.493 تلميذة، بنسبة 44.8% ما بين سنتي 2017-2018، فيما ارتفع عددهن بـ 69.416 تلميذة، أي بزيادة وصلت إلى 46%، وذلك خلال الموسم الدراسي 2019-2020. أما بالتعليم الابتدائي، فيبلغ عدد الفتيات المتدرسات به ما يقارب 2.173.076 بنسبة 47.9% سنة 2019-2020، مقابل 2.057.918 أي 47.6% خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

وبخصوص التعليم الثانوي الإعدادي، فقد انتقل عدد التلميذات من 783.840 إلى 839.363 يعني بنسبة 46.9% خلال نفس الفترة.

أما بالتعليم الثانوي التأهيلي، فتمثل التلميذات 51.3% من مجموع التلاميذ خلال الموسم الدراسي 2019-2020.

أما على مستوى الوسط القروي، انتقل عدد الفتيات المتدرسات بالتعليم الأولي من 80.777 تلميذة سنة 2017-2018 إلى 132.539 تلميذة؛ كما بلغ عدد الفتيات المتدرسات بالتعليم الابتدائي 997.680 لسنة 2019-2020، مقابل 948.237 خلال الموسم الدراسي 2017-2018.

وبالتعليم الثانوي والإعدادي انتقل عدد التلميذات من 228.311 إلى 268.143 خلال نفس الفترة.

أما بالتعليم الثانوي التأهيلي، فقد انتقل عدد التلميذات من 76.009

الحكومية للمساواة "إكرام 2" 2017-2021 والسعي إلى تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل.

وفي هذا الإطار تم ما يلي:

■ برنامج "إدماج": يتضمن زيادة على عقود العمل محددة المدة أو غير محددة المدة عقود تدريب للتكوين من أجل الإدماج، ويهدف هذا النظام التحفيزي إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة، من خلال تحسين تأطيرها وتشجيع تشغيل الخريجين الشباب الباحثين عن العمل لإدماجهم في الحياة العملية، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج خلال 4 سنوات الأخيرة ما مجموعه 166.682 مستفيدة أي بنسبة 49.5% من مجموع المستفيدين طيلة هذه السنوات الأربع، ولقد عرف عدد النساء المستفيدات انخفاضا خلال هذه الفترة، حيث استفادت 45.939 امرأة سنة 2017، وانتقلت هذه النسبة من 52% إلى 50% سنة 2018، 43.460 امرأة لتصل إلى 47% في 2019 و 49%، الحمد لله كان هناك تحسن في 2020، حيث ارتفعت النسبة إلى 49%؛

■ برنامج "تحفيز": يهدف إلى التحفيز على التشغيل بالمقاولات أو الجمعيات الحديثة النشأة، وقد عرف هذا البرنامج برسم قانون المالية 2018 إدخال مجموعة من الإجراءات ومن بينها تمديد فترة الاستفادة من هذا البرنامج إلى غاية نهاية دجنبر 2022، مع الرفع من عدد المستفيدين، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هذا البرنامج خلال الأربع سنوات الأخيرة 10.004 مستفيدة بالضبط أي بنسبة 35.25% من مجموع المستفيدين، حيث استفادت 1156 امرأة سنة 2017 بنسبة 36%، أما سنة 2018 استفادت 2337 امرأة بنسبة 38%، فيما وصلت النسبة إلى 35% في 2019؛

■ برنامج "تأهيل": يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل حاملي الشهادات، عبر اكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة، ويتم ذلك من خلال 3 أنواع من التكوينات:

- التكوين التعاقدى من أجل التشغيل؛
- التكوين التأهيلي أو التحويلي؛
- التكوين لفائدة القطاعات الواعدة.

وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من هاذ البرنامج خلال الأربع سنوات الأخيرة 8650 أي بنسبة 53% من عدد المستفيدين، موزعة على الشكل التالي: سجلت سنة 2017 نسبة 60% ونفس النسبة في سنة 2018.

الموسم الدراسي 2018-2019 في المجال القروي 16.30، أما في المجال الحضري فقد بلغت 25.52%.

وعموما، يعني حتى تقدر نواصل العرض عموما كما ترون هناك تطور ملحوظ في تدرس الفتيات في جميع المجالات وجميع التخصصات، سواء الدراسة العادية أو الدراسة في التعليم العتيق.

وقد بلغ عدد المستفيدات من برنامج محو الأمية بالمساجد بالمجال الحضري 141.036 أي بنسبة تقريبا 90% وفي المجال القروي 116.000 أي بنفس النسبة تقريبا، حوالي 90%.

ويرجع تطور وضعية التمدرس الفتيات إلى الجهود الحثيثة والمواصلة التي تبذل من أجل تحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

وعلى هذا الأساس تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير:

- إدراج المساواة وتكافؤ الفرص في حافظة مشاريع تنزيل مضامين القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، الذي يهدف إلى تعميم التعليم الأولي ذو جودة في أفق الموسم 2025-2026؛

- تطوير العرض المدرسي من مؤسسة تعليمية خلال 3 سنوات الأخيرة، ليصل إلى 11.032 مؤسسة تعليمية برسم السنة الدراسية 2018-2019، مقابل 10.833 مؤسسة في سنة 2017-2018، أي بزيادة بلغت 199 مؤسسة تعليمية؛

- تنويع العرض المدرسي من خلال اعتماد المدارس الجماعية بالسلك الابتدائي عوض المدارس الفرعية، حيث انتقل عدد هذه المدارس من 124 مدرسة إلى 152 مدرسة في 2018-2019؛

- تعزيز وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله، مع إعطاء الأولوية للفتيات في الاستفادة من هذه الخدمات واعتماد النوع الاجتماعي في إعداد وتحديد قاعدة المستفيدين والمستفيدات من برامج الدعم الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشاركة النساء في سوق الشغل أمر أساسي من أجل تحقيق التنمية الشاملة لأي بلد ينطلق من مختلف مكونات المجتمع، وخاصة المرأة ووضعها في جوهر عملية التنمية، لما تملكه من قدرات وطاقات، يمكن من توظيفها في العديد من الميادين، خاصة في الميدان الاقتصادي، باعتباره ركيزة نمو أي مجتمع، ولذلك فالنهوض بالعمل اللائق بالنساء وتأهيل المشاركة الاقتصادية للمرأة تعد من الأولويات التي تسهم في تطور المجتمع، وهذا ما أثبتته العديد من المبادرات المنجزة من طرف القطاعات الحكومية في إطار الخطة

- إعداد لوائح ذوي الحقوق وفق نفس المعايير، كما قلنا تكافؤ الحقوق والفرص من أجل الحصول على نصيب من الممتلكات في حال وجودها، وفي حال وفاة المستفيدة أو المستفيد يذهب نصيبه إلى أبنائه أو أبنائهما أو بناتها أو بناته وبناتها وزوجته أو زوجها؛
- إمكانية تخصيص قطعة من الأرض الزراعية كملكية لصالح من يستغلها، رجلا كان أو امرأة.

كل هذه الترساة القانونية هي لصالح المرأة الساللية، وستمكنها من الاستفادة بشكل قانوني على غرار الرجل من الممتلكات الخاصة بالجماعات، وبالتالي تحسين وضعها، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية، كما تم إصدار دوريات وزارية للسادة العمال، وذلك من أجل تفعيل هذا الإصلاح مع التأكيد على إشراك المرأة في هذه العملية. ومن جهة أخرى، عرف برنامج إحداث دور الصانعة منذ انطلاقه في 2010 إحداث 97 دار للصانعة بعدد من الجماعات القروية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة، علما بأن 29 دار أخرى هي في طور الإحداث.

وفي إطار مواكبة هذا الدور في مجال التسويق، فقد تم إنجاز لوحات تعريف ولوحات تشوير لفائدتها كما دعم بعض دور الصانعة بالمادة الأولية. ومن جهته عرف برنامج تعميم وتزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب مجموعة من الإنجازات الهامة، مما مكن من تحقيق الأهداف المسطرة، حيث بلغت نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي 96.5% أواخر 2017 و97.8% في أواخر 2020، وبهذا بلغت نسبة النساء المستفيدات من هذا البرنامج حوالي 7 مليون على المستوى الوطني ويخفف هذا البرنامج على النساء القرويات عبء جلب الماء ويعزز استغلالهن لأوقاتهم في أعمال أخرى مدرة للدخل، تساعدن من التمكين الاقتصادي.

كما مكن برنامج الماء الشروب والصرف الصحي بمدارس الوسط القروي من استفادة الفتيات، هذا كان مشكل كبير لأن الفتيات ما كانوا تمشيو للمدارس بالوسط القروي بسبب المشكل ديال الصرف الصحي، فهذا البرنامج مكن من استفادة الفتيات المتحدرسات والمعلمات المستفيدات، حيث استفادت ما بين سنتي 2017 و2020 من البرنامج 37.970 مستفيدة.

وموازاة مع ذلك، قامت وكالة التنمية الاجتماعية، التابعة طبعا للقطب الاجتماعي لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، بإعداد البرنامج المندمج للمواكبة والتنمية الاجتماعية لعمليات إعادة إسكان قاطني السكن غير اللائق، وبهم هذه البرنامج الفئات الهشة والفقيرة بالوسط الحضري، وذلك بشراكة مع القطاعات الحكومية والهيئات المنتخبة المعنية بإشكالات الفقر في الوسط الحضري.

وموازاة مع ذلك قامت - هذه تكلمت عليها - البرنامج اللي قامت به

■ برنامج "دعم التشغيل الذاتي": يهدف إلى دعم ومواكبة حاملي المشاريع من أجل إحداث المقاولات الصغيرة جدا والمشاريع المدرة للدخل والتعاونيات، وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من المواكبة لإحداث المقاولات الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل خلال نفس الفترة ما بين 2017 و2020، 5337 مستفيدة، أي بنسبة 28% من مجموع المستفيدين، وكتبى هاذ الأرقام، كما تبيان لكم السيدات والسادة المستشارين، أن هاذ الأعداد تتبى قليلة بالنسبة للفئة المستهدفة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- تعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في العالم القروي:

تعد الحقوق في الأرض والسكن والملكية من الشروط الضرورية لتحقيق مساواة وعيش كريم للمرأة، وحقوق المرأة في الأرض والسكن والملكية والحصول عليها والسيطرة عليها عامل محدد في الأحوال المعيشية للمرأة، وبصفة خاصة في العالم القروي.

وفي هذا الإطار أولت الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" أهمية كبيرة للموضوع من خلال إجراءات ممتدة تسعى إلى تعزيز ملكية النساء للأراضي وخاصة الساللية وتحسين وضعية النساء القرويات، وقد تم إنجاز مجموعة من المبادرات منها ولوج النساء لملكية الأراضي عبر إصلاح شامل، تمثل في إصدار 3 قوانين اللي هي: القانون 62.17 والقانون 63.17 والقانون 64.17.

إن المؤسسة الحقيقية لحقوق المرأة الساللية كانت مع بداية سنة 2020 بفضل مجموعة من الإصلاحات، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرفتها أراضي المجموع قبل سنوات، وذلك عبر إصلاح شامل لهذا النظام العقاري وكذا إصدار 3 قوانين كما قلت جديدة بخصوصها، لاسيما القانون 62.17.

- الظهير الشريف 1.19.115 المؤرخ في 9 غشت 2019 بإصدار القانون 62.17 بتغيير الظهير 1919 المؤسس للنظام العقاري لأراضي المجموع:

سيمكن من تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات المتعلقة بممتلكات الجماعات الساللية، وقد وضع المشرع في هذا النص أنه بحكم انتمائها للجماعة الساللية متساويان في هذا الباب، ويتجلى ذلك فعليا في الفصل المتعلق بالإجراءات الخاصة بأعضاء الجماعات الساللية ونوابها في المادتين 6 و16 تنصان بوضوح على المساواة بين الرجل والمرأة كأعضاء من الجماعة لها الحق في الاستفادة من ممتلكاتها.

وعلى نفس المنوال فإن المرسوم رقم 2.19.973 الصادر في 9 يناير 2020، والذي جاء من أجل تطبيق القانون 62.17 سيحدد بشكل واضح حقوق المرأة الساللية من خلال المواد 17، 16، 1، 19، 20 كما يلي:

التنمية الاجتماعية..

وفي سياق العمل على توسيع برنامج محو الأمية بالمساجد في المجال القروي، ولاسيما تلك المتوفرة على السلامة الصحية واللوجيستية، فقد بلغ عددها 3532 مسجد برسم الموسم الدراسي 2019-2020، إذ تم إطلاق مشروع قري قارئة منذ الموسم الدراسي 2016-2017 بالمجالين الحضري والقروي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنزيلا للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تميزت الفترة ما بين 2017 و2019 بمواصلة تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية، حيث تم تنزيل البرنامج القروي والبرنامج الحضري والبرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة بغلاف مالي للأداءات فاق 10.71 مليار درهم، تميزت سنة 2019 بإطلاق النسخة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 التي تركز على 4 برامج رئيسية، خصصت لها ميزانية قدرها 18 مليار درهم بمعدل 4 ملايين للبرامج الثلاثة الأولى و6 ملايين درهم للبرنامج الرابع، كما يلي:

- برنامج تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية: تم برسم سنة 2020 إنجاز ما يناهز 541 مشروعاً وذلك بتكلفة إجمالية بلغت 783.7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 687.2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 780.000 مستفيد؛

- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة: تم برسم سنة 2020 إنجاز ما مجموعه 518 مشروع، وذلك بتكلفة إجمالية ناهزت 508.2 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 343.7 مليون درهم؛

- برنامج تعزيز الأنشطة المدرة للدخل: تم في إطار هاذ البرنامج إطلاق عدد من المشاريع سوسيو اقتصادية، تهدف للتمكين الاقتصادي لعدة فئات اجتماعية، كحاملتي المشاريع المقاولات الناشئة، لاسيما إطلاق عشر (10) طلبات إبداء الاهتمام على صعيد عشر جهات، مكنت من انتقاء 31 متعهد خدمات في إطار المواكبة التقنية لإنشاء مقاولات بغلاف مالي بقيمة 193 مليون درهم على امتداد ثلاث سنوات؛

- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب:

فيما يتعلق بمحور التعليم الأولي، لقد تمت برمجة 2025 وحدة للتعليم الأولي في الوسط القروي، بغلاف مالي إجمالي ناهز 523 مليون درهم، أما محور صحة الأم والطفل فقد تم إنجاز 132 مشروعاً بغلاف مالي ناهز 83.3 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص إصلاح مؤسسات الرعاية للاجتماعية، وفي إطار ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، فإن الحكومة منكبّة على إعداد مخطط شامل يرمي إلى تجويد الخدمات المقدمة لهاذ المؤسسات، من خلال تأهيل مواردها البشرية وبنياتها التحتية، ترصد لتنفيذه الموارد المالية الضرورية، وذلك بالموازاة مع إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لدخول القانون حيز التنفيذ، ويصل عدد المؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة، وفق مقتضيات القانون 14.05 إلى غاية نهاية أبريل 2021 إلى 1196 مؤسسة، يستفيد من خدماتها 105.736 مستفيدة ومستفيد.

تنظيم وهيكلية مجال العمل الاجتماعي:

في إطار تقنين مزاولة مهن العمل الاجتماعي وتطويرها، فقد صدر القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين في غشت 2021 على القانون المنظم لمهنة العامل الاجتماعي وتحديد شروط ممارستها والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين وشروط مزاولتهم لهذه المهن.

فيما يخص التعويض عن فقدان الشغل، علاقة بورش الحماية الاجتماعية، فقد عملت الحكومة على تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من نظام التعويض عن فقدان الشغل، مع الإشارة إلى أن عدد المستفيدين والمستفيدات من نظام التعويض عن فقدان الشغل خلال الفترة 2016-2020 بلغ ما مجموعه 74.000 مستفيد بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

بالنسبة للأفاق، لقد أطلقت المملكة في الآونة الأخيرة حملة من الأوراش الجديدة لم يسبق لها مثيل، تهدف إلى النهوض بالأدوار الاجتماعية للدولة وتضع الإدماج الاجتماعي والرأس المال البشري في صلب اهتماماتها، كاعتقاد نموذج تنموي جديد والإطلاق الفعلي لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية وورش الجهوية المتقدمة، مما يمكن لا محالة من تحقيق تحولات جذرية في أفق بناء المغرب الجديد، المرتكز على مقومات الدولة الاجتماعية من خلال توفير آليات مستدامة، تضمن الولوج المجالي والمنصف لمختلف الخدمات والبنية التحتية الأساسية في إطار سياسة مجالية، تقوم على النجاعة والقرب والحكامة المحلية الجيدة.

البرنامج الحكومي 2021-2026:

يتضمن البرنامج الحكومي في جميع محاوره إدماجاً عرضانياً للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وفي كل محور يتم تحديد مجموعة من الالتزامات والإجراءات، كما أنه ضمن الالتزامات العشر للحكومة تم تحديد التزام خاص برفع نسبة نشاط النساء في أفق سنة 2026، وذلك برفع

الحكومي الخاص بالتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات مع القطاعات الحكومية لبحث أولويات العمل، تماشيا مع البرنامج الحكومي، لضمان الالتئائية في التنفيذ حسب الإجراءات والمؤشرات التي سيتم تحديدها مع وضع نظام للحكامه، يرتكز على مؤشرات للتنوع، وذلك من أجل تحديد التزامات القطاعات الحكومية لبلوغ نسبة 30% من تشغيل النساء في أفق 2026 وكذا رقمنة آليات تتبع المؤشرات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أنتقل إلى الشق الثاني من السؤال المحوري المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والفتيات.

للإشارة فقتضية العنف ضد المرأة هي قضية عالمية، حيث أصبحت من القضايا التي تشكل انشغالا ليس فقط محليا ووطنيا بل أيضا عالميا، إذ أصبحت هذه الظاهرة تؤرق بال كل الفاعلين، لما لها من تداعيات على السلامة الجسدية والمعنوية للمرأة وآثار تمتد للأسرة والمجتمع كافة وتكلفة اقتصادية.

ونظرا لانتشارها أحدثت منظمة الأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر يوم عالميا للتحسيس بالظاهرة، وإيكم بعض الأرقام التي سجلت في بعض الدول وأيضا كما أن بلادنا، غادي ندوز على الأرقام التي تتعرفوها ونسرع شوية فالعرض. فكما أن بلادنا انخرطت منذ البداية في الجهود الرامية لتطوير ظاهرة العنف الممارس ضد النساء والفتيات، وهو ما أثمر على مكتسبات توجت بالترسيخ الدستوري لمبدأ المساواة في محاربة العنف والتمييز، وهذا ما تكلمت عليه سابقا حول إصدارات الدستور والفصول المتعلقة بهذا المجال، كما أن الدينامية التي تشهدها بلادنا في مواجحة ظاهرة العنف ضد النساء والتمكين من الحقوق لجميع المواطنين والمواطنات تعززت بانخراط المملكة الطوعي في منظومة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق عبرت المملكة بكل الوسائل عن إرادتها الراسخة والالتزامات بصيانة وتعزيز حقوق النساء والفتيات، بحيث استكمل المغرب الانضمام للاتفاقيات 9 الأساسية لحقوق الإنسان والتي نذكر من أهمها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي لحقوق الإنسان الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، المعاهدات الجهوية المتصلة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

صحيح أن أشكال العنف ضد المرأة تختلف من عنف جسدي، عنف جنسي، عنف نفسي، عنف اقتصادي، عنف إلكتروني، لكن المقلق اليوم هو أيضا العنف في الفضاء العام وبشكل أصبح غير مقبول، وبالرغم مما تقوم

نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض النسبة الحالية ديال 20%، كما أن النموذج التنموي في مخرجاته وغاياته سطر رفع نشاط النساء كهدف. ولتحقيق هذا الالتزام فإن البرنامج الحكومي وضع مجموعة من الإجراءات والبرامج، خاصة في المحور الثاني حول مواكبة التحول الاقتصادي الوطني من أجل خلق فرص الشغل للجميع، ومن خلال هذا المحور فإن جميع البرامج تستهدف النساء كبرنامج "الفرصة" لدعم المبادرة الفردية وبرنامج "انطلاقة" الذي يهدف إلى تقديم تمويلات بنسب فوائد منخفضة لتشجيع حصول المقاولات الصغرى على التمويلات البنكية.

ووعيا من قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بأهمية رفع نشاط النساء في البورة الاقتصادية سيقوم بإعداد السياسات القطاعية وتحديد البرامج في إطار جيل جديد من الاستراتيجيات المندجة والداخجة حول التمكين الاقتصادي للنساء، خصوصا النساء في وضعية هشاشة ووضعية صعبة، بتنسيق وشراكة مع القطاعات الحكومية وفي التئائية مع برامج التنمية الجهوية وفي انسجام مع توجهات النموذج التنموي الجديد في أفق 2035.

وفي هذا الإطار، فإنه تمت برجة مجموعة من التدابير والإجراءات المزمع تنفيذها سنة 2022 وهي:

- تطوير سياسة قطاعية من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة للنساء؛
- وضع مخططات قطاعية تحدد تعزيز التئائية والتزامات لبلوغ نسبة 30% للنشاط لدى النساء في أفق 2026؛
- وضع تصور لإطلاق برامج تريبية حول التمكين الاقتصادي للنساء، مع اعتماد تعزيز سياسة القرب؛
- تعبئة شراكات جديدة واعتماد مقاربة جديدة تدمج الرقمنة في البرامج والتكوين وكذلك لتوسيع فئة المستفيدات والمستفيدين، وتنكب وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة حاليا على إطلاق لقاءات تشاورية جهوية موسعة حول استراتيجية القطب الاجتماعي 2021-2026 من أجل الإصغاء لانتظارات الفاعلين على المستوى الترابي ومشاركتهم في إعداد وتنفيذ برامج عمل القطب الاجتماعي وجعله أكثر استجابة للإشكاليات الاجتماعية الحقيقية المطروحة في المجالات التريبية، وكذا تقاسم مجالات تدخل القطب الاجتماعي في تنزيل البرنامج الحكومي وتعبئة الموارد والطاقات وتحفيز الابتكار وتحقيق التئائية أفضل بين برنامج عمل القطب الاجتماعي ومخططات التنمية التريبية، وستوجه طبعاً دعوة للمجلس ولحضراتكم، السيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، لحضور هاذ اللقاءات الجهوية التي ستنظم قريباً إن شاء الله.

وتعترم الوزارة كذلك إطلاق مسار مناقشة مداخل تحقيق الالتزام

2.8 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء:

يهدف القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء إلى تمكين النساء والفتيات من نص قانوني معياري متماسك وواضح كفيلا بضمان شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف.

وينص القانون على إحداث آليات مؤسسية ومندمجة للتكفل بالنساء ضحايا العنف وضمان المواكبة اللازمة والتوجيه الصحيح نحو مختلف الخدمات المتاحة والولوج إليها. وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على التفاعل دياكلم مع موضوع هذه الجلسة وعلى جوابكم اللي تيحمل مجموعة من المعطيات الهامة، واللي كنبين المجهود اللي تتبذلوه باش تنوضو بالوضعية ديال المرأة في بلادنا.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نساند بقوة التوجه الإرادي للحكومة فيما يتعلق بمبدأ مساواة النوع الاجتماعي، باعتباره توجهها يستجيب لرهانات المرحلة ومنطلقا هاما لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضمن لكل المواطنين، وبخاصة النساء، المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية وتسريع من وثيرة التنمية الشاملة.

ونوه في هذا الصدد بمضامين الالتزام الحكومي بتنزيل التوصيات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد والرامية أساسا إلى تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية لفائدة النساء، على اعتبار أن أي مجتمع لا يؤمن بالمساواة لا يمكنه أن يتطور.

وفي هذا الباب، لابد من الإشادة بالمكونات المترابطة التي استند عليها النموذج التنموي لمعالجة مسألة التمكين الاقتصادي للنساء واستفادتهن من الفرص الاقتصادية وتعزيز قدراتهن في مجال التربية والتكوين، وكذا اعتماد سياسة عدم التسامح مع العنف ضد النساء، الإدماج المنظم لبعده النوع في جميع الإجراءات الملتم بها، سواء في القطاع العمومي أو الخاص دون إغفال الدور الفعال للآليات التي طورها المغرب لإدماج بعد النوع في السياسات

به وزارة الداخلية ومصالح الأمن الوطني مشكورة من تدخلات في حينها، غير أن المعطيات المتعلقة بانتشار ظاهرة العنف ضد النساء تبقى مرتفعة، ولكم بعض الأرقام، فهناك معدل انتشار العنف حسب النوع:

- العنف النفسي، 49%؛

- العنف الجسدي 13%؛

- العنف الاقتصادي 15%؛

- العنف الجنسي 14%؛

- أما بخصوص العنف الممارس في الفضاء المنزلي، الذي يشمل العنف المرتكب من لدن الشريك في الأسرة بما في ذلك أسرة الشريك، الأكثر انتشارا بنسبة 52%.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أما عن معدل انتشار العنف النفسي في أماكن التعليم والتكوين، فقد صرحت 22% من التلميذات والطالبات بتعرضهن للعنف في مؤسسات التعليم والتكوين، وترتكب 46% من حالات العنف من طرف زملاء الدراسة للضحايا و28% من طرف الأساتذة و21% من طرف أشخاص غرباء عن المؤسسة، وتنتج 52% من حالات العنف المرتكب في أماكن الدراسة عن العنف النفسي و37% منها عن التحرش الجنسي و11% عن العنف الجسدي.

أما بخصوص عمليات التبليغ، فخلال 12 شهر الماضية قامت 10.5% من ضحايا العنف أي بما يقرب 18% للعنف الجسدي وأقل من 3% للعنف الجنسي بتقديم شكاية إلى الشرطة أو إلى السلطات المختصة مقابل 3% سنة 2009، ولا تتجاوز هذه النسبة 8% في حالات العنف الزوجي مقابل 11% في حالة العنف غير الزوجي.

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتوسيع الشبكات الاجتماعية، برز شكل آخر من أشكال العنف، وهو ما يسمى ب"العنف الإلكتروني".

إن مساعي بلادنا لتطوير مسارها التنموي والتمكين من الحقوق لكافة المواطنين والمواطنات نساء ورجالا لا يمكن أن يتم في ظل مناخ يدفع فيه المجتمع كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة، جراء تعرض شريحة واسعة من النساء والفتيات للعنف والتمييز والتهميش.

إن عدم الاستثمار والاهتمام بمجال الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات هو تعطيل لجهود التمكين من الحقوق والكرامة، وبالتالي هو تعطيل للمسار التنموي الذي يريده المغرب لكافة أبنائه وبناته، سواء بالمجال الحضري أو القروي، وهذا ما خلصت له نتائج البحث المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية للعنف ضد الفتيات والنساء، التكلفة الإجمالية للعنف ضد المرأة

وكذا تأهيل الموارد البشرية العاملة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف؛

- العمل على إطلاق التنزيل الترابي لبرنامج "مغرب التمكين"، من خلال التوقيع على اتفاقيات شراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية وكذلك خلق لجان ترابية لتتبع المشاريع المزمع إنجازها؛

- ضرورة مراعاة وضعية النساء المعنفات في وضعية إعاقة ووضعية النساء المعنفات في وضعية صعبة مع تقديم المواكبة اللازمة والدعم والمساعدة الاجتماعية؛

- تنظيم حملات توعية لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء، على اعتبار الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإعلام بشقيه السمعي والبصري في هذا الباب؛

- العمل على الرفع من الموارد البشرية المؤهلة من مساعدين اجتماعيين وأطباء نفسانيين لمواكبة ومعالجة الضحايا؛

- وضع آليات لتحسين وتطوير منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، خاصة في العالم القروي؛

- تعزيز الإطار المؤسسي والمنظومة القانونية فيما يخص الفرص الاقتصادية لفائدة النساء، مع إيلاء أهمية خاصة للنساء والفتيات بالعالم القروي؛

- ضرورة وضع تطبيق للإبلاغ الفوري على الاعتداءات التي تتعرض لها النساء في المجال العمومي؛

- ضرورة التعميم التدريجي لدور الحضنة لرعاية الأطفال في العالم القروي بالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل؛

- العمل على تطوير شبكة مراكز الإيواء المؤسسية، عبر برنامج "إيواء وتمكين" للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إن المكتسبات المحصلة في هذا المجال مشجعة وواعدة، على الرغم من عدم تميمها على الوجه الأمثل خلال السنوات العشرة الماضية، ونحن متيقنون بأن الحكومة الحالية ستعمل على تذليل العقبات ومجابهة التحديات في سبيل إعمال حقوق المرأة وجعلها شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وبناء مجتمع ديمقراطي فعلي، فالمرأة مطالبة اليوم بمزيد من العمل، والحكومة مطالبة بمزيد من الإنصات وتحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج مقاربة النوع في السياسات والبرامج التنموية.

ولا يمكننا في هذا الإطار إلا أن نثمن عاليا الالتزام الحكومي بالرفع من نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا، تماشيا مع

العمومية، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إننا نعتبر أن الالتزامات الحكومية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع مشاركة النساء في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، تؤسس لمرحلة جديدة في التعاطي مع هذه الإشكالية، باعتبارها إحدى أولويات البرنامج الحكومي، مع ما لذلك من أهمية في إطلاق دينامية مجتمعية كاملة وما سيلعبه دعم استقلالية المرأة في فتح المجال لدينامية إدماجها في سوق الشغل وتقبل التنوع الذي يميز المجتمع المغربي، حيث أن إدماج كل فئات المجتمع في الدينامية الوطنية للتنمية من خلال محور كل المعايير الاجتماعية التمييزية وتجاوز النقائص المرتبطة بالمؤهلات والقدرات من شأنها تقوية الروابط الاجتماعية، بما في ذلك تعزيز الشروط الضرورية للمجتمع منفتح ومتناسك ومتضامن.

وإذ نثمن في هذا الصدد الإجراءات الحكومية المتعلقة بوضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، لنؤكد على ضرورة فتح آفاق أوسع بالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق الشغل، من خلال تطوير فضاءات تشغيل الشباب ونشر معلومات متعلقة بالفرص المهنية المتاحة.

وعلى صعيد آخر، لا يمكننا إلا أن نتأسف على التراجع المسجل على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث سجلت بلادنا أحد أدنى معدلات مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي، حسب الدراسة التي أعدتها مديرية الدراسة والتوقعات المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، فمن المؤسف أن يعرف هذا المؤشر منحى تنازليا مع توالي السنوات، حيث انتقل من 7.9% سنة 2000 إلى 19.9% سنة 2020. إن تقليص الفجوة بين النساء والرجال في مجال العمل على المستوى الوطني من خلال إدماج المزيد من النساء في سوق الشغل وتعبئة إمكانياتهن، يبقى أحد الرهانات الأساسية التي تناضل من أجل تحقيقها، وذلك بمعالجة الاختلالات المتعددة التي تحد من ولوجهن إلى التعليم والتكوين وإلى ممارسة أي نشاط، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع بنسبة 39.5% في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع جوابكم، السيدة الوزيرة، نؤكد على أن النهوض بأوضاع المرأة عموما يحتم اتخاذ الحكومة لجملة من الإجراءات والعمل على تنزيلها، علما أن موضوع مصالحة المجتمع مع قضايا المرأة هو أولوية لإنجاح ورش تكريس الدولة الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات:

- تسريع وتيرة اعتماد السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات؛

- مواصلة مواكبة تنزيل القانون رقم 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء فيما يخص إحداث وتبديل فضاءات جديدة عبر مختلف جهات المملكة

دأبا راه باقين تنديروها، ملي تنديرو حتى المهام ديال الخروج إلى المجتمع وسوق العمل والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

فتنظن أن خص توفر وتضافر مجهودات الجميع باش اليوم نجابو على هاذ السؤال، واش هاذ المرأة كائن بشري ولا مواطن من الدرجة الثانية؟ لأن إلى كانت مجالها مجال الرجل ما غاديش نبقاو ثاني كل مرة ها اليوم الوطني للمرأة، اليوم العالمي، ها العنف، ها الإجراءات.. لا، ماشي هاذي هي المقاربة اللي خصنا نتكلمو عليها اليوم.

المقاربة هي إعادة الاعتبار للمرأة، وللأسف المغرب احنا عارفين كيفاش كان منذ اعتلاء صاحب الجلالة العرش، كيفاش اعطانا واحد الإشارات قوية، كيفاش هو باغي هاذ المرأة تكون في هاذ البلاد، ولكن لم نلتقط الإشارة وتزادت الأمور تراجعت طيلة عشر سنوات اللي كانت فيها فقط بعض التسميات، ها "إكرام 1"، ها "إكرام 2"، والقوانين اللي هي فارغة من المحتوى لم يتم تنزيلها والهيئات التي لم يتم تنزيلها، ولم يكن هناك تفعيل حقيقي اللي تمكنا من أننا نمكنو هاذ المرأة اللي التمكين ديالها تيدوز أساسا عبر التعليم، لأن التعليم هو اللي غادي يعطينا الولوج إلى سوق الشغل، والولوج لسوق الشغل هو اللي يعطينا التمكين الاقتصادي اللي هو أساس التنمية اللي غادي تنبني عليها التنمية الثقافية والاجتماعية للمرأة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.
الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تمتيت أن يكون هاذ التعقيب يلقي من طرف المستشارون ديالنا ديال الأصالة والمعاصرة، لكن مع الأسف اعتذرت في آخر لحظة، فلذلك تنمى من السيدة الوزيرة ومن السيدات المستشارات المحترمات يقبلو على هاذ الوضعية هاذي.

نشكركم في البداية، السيدة الوزيرة المحترمة، باسم فريق الأصالة والمعاصرة على حسن تشخيصكم لوضعية المرأة المغربية، وإننا على وعي تام بقدرتكم وقناعتكم على إعطاء قضايا المرأة مكانة معتبرة، تليق بحجم التضحيات التي بذلتها المرأة المغربية على كافة المستويات.

تعلمون، السيدة الوزيرة المحترمة، أهمية الدور الكبير للحركة الحقوقية وإسهامها في تعزيز مسار حقوق الإنسان بالمغرب على مستويين، يمثل الأول منها في الضغط نحو المصادقة على الكثير من المعاهدات والاتفاقات

يفرضه انخراط بلادنا في مسلسل الديمقراطية والحدثة.

كما لا يفوتنا هذه المناسبة الإشادة بإسناد حقائب وزارية استراتيجية للنساء في الحكومة الحالية وانتخاب ثلاث سيدات في عمودية أكبر المدن المغربية، مما يشكل قفزة نوعية في مستوى الثقة بالكفاءات النسائية، ويعكس كذلك الإرادة السياسية لتمكينهن من مشاركة فعالة في المشهد السياسي ببلادنا.

وفي الأخير، كنتمنى لكم، السيدة الوزيرة، التوفيق في المهام ديالكم والي هي ماشي ساهلة، لأنه بالفعل هاذ القطاع عرف واحد النوع ديال الركود، واللي كنتمناو إن شاء الله، بل احنا متيقنين بأن هاذ الحكومة عندها إرادة قوية باش الملف ديال المرأة تكون عنده الأولوية والأهمية اللي كيستحقها. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للمستشارة المحترمة، دائما من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة جليلا مرسللي:

تكلمة لما قالتة زميلتي، واليوم نحن في وقفة مهمة جدا، يعني 25 من نونبر، وبتناولنا لهذا الموضوع في هاذ اليوم بهذه الدلالة والرمزية، فنحن نقدرنا أننا نسجلو واحد الموقف اللي ربما رغم الإيجابية ديال هاذ اللحظة، ولكن أنا تياأسفني أنا احنا باقين تنجيو تناقشوا الوضعية ديال المرأة في المغرب، ما تناقشوش الوضعية ديال الرجل، ما تناقشوش القوانين التي تسن من أجل إصاف الرجل، ما تناقشوش الميزانيات، ما تناقشوش الإجراءات، ما تناقشوش حتى شي حاجة.

نحن دائما نتكلم ونقف وفق واحد المقاربة ديال الشفقة والإحسان، باش غادي نعطيوا لهاذ المرأة أو لا تبرعو عليها بواحد المجموعة ديال الحقوق اللي غادي تمكنا أنها تكون مساوية للرجل.

يعني اليوم راه السؤال المحوري أنا بالنسبة ليا اللي خصنا نلقاو له جميعا الإجابة، هو عن أية امرأة تتكلم؟ هاذ المرأة المغربية اليوم واش احنا نتعتبروها إنسان يتمتع بجميع الحقوق؟ ونحن هنا فقط من أجل تنديرو واحد المجموعة ديال الإجراءات من أجل تصحيح الوضع، لأن كانت واحد الممارسة اللي كانت ذكورية اللي اعطاتنا واحد التراكبات واعطاتنا واحد النتيجة ديال أن التأخر ديال استمتاع المرأة بكافة الحقوق ديالها، واحنايا اليوم ما تنجيو وتنوقو هاذ الوقفة هذي غير فقط من أجل تصحيح وضعية المرأة، احنا ما نعطيوهاش وما تصدقوش عليها.

إذا كانت المرأة ما وصلاتش اليوم أنها تكون في المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثلها مثل الرجل، فهذا كان راجع لأنها كانت تقوم بوظائفها، الوظائف الأخرى، واليوم هاذ المرأة إذا كانت في حاجة إلى تدارك التأخر الذي حصل بفعل أنها كانت تقوم بواحد المهمة أخرى حتى

أجنبي (سنة 2005)، وتعيين نساء عدة وزيرات في الحكومة.

في هذا الإطار، قدم حزب الأصالة والمعاصرة نموذجاً مشرفاً يجسد كل الجهود التي قامت بها بلادنا في مجال تمكين المرأة من خلال تعيين 3 وزيرات من أصل 7 حقائق حصل عليها الحزب، وهي المبادرة التي لقيت استحساناً وعرفاناً بالتوجه الديمقراطي الحداثي، الذي يطبع مسيرة هذا الحزب.

إضافة إلى هذه المبادرة، تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تدمج في استراتيجياتها إشكالية النوع الاجتماعي لسنة 2005 ورفع التحفظات على اتفاقية مناهضة كل أشكال التمييز ضد النساء سنة 2008، كما تم تكريس الحق في المشاركة السياسية للنساء في مقتضيات دستور 2011، والذي أقر تمتع الرجل والمرأة على قدم مساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (الفصل 19 من الدستور)، وأكد سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتم إحداث هيئة دستورية هي "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" (وهو الفصل 146 من الدستور).

ورغم كل هذه الجهود، فإن المغرب بقي بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ضمن قائمة الثلث الأخير على مستوى التنمية البشرية والمساواة بين الرجال والنساء، قد يحتل المغرب بحسب مؤشر التنمية البشرية المرتبة 127 من بين 178 دولة، وقد احتل مرتبة جد متأخرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2019، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، بهدف فهم ما إذا كانت الدول توزع مواردها وفرصها بالتساوي بين الذكور والإناث بغض النظر على المستويات العامة للدخل، حيث يقيس التقرير حجم فجوة عدم المساواة في أربعة مجالات:

- الأول يخص المشاركة الاقتصادية والفرص من حيث الرواتب والمشاركة والقيادة؛
 - والثاني يهتم التعليم من حيث الوصول إلى مستويات التعليم الأساسية والمتقدمة؛
 - بينما يخص المجال الثالث التمكين السياسي من حيث التمثيل في هياكل اتخاذ القرارات؛
 - ويتناول المستوى الرابع الصحة والبقاء على قيد الحياة من حيث طول العمر المتوقع والنسبة بين الجنس.
- ويحتل المغرب المرتبة 133 من أصل 142 دولة بـ 0.6 نقطة بينما حلت الكويت في المرتبة 113 عالمياً، تليها دولة الإمارات 115 وقطر 116 والبحرين 124 وعمان في المرتبة 125 ومصر في المرتبة 129.

كما يبقى ولوج النساء إلى المناصب الحكومية والإدارات العليا ومراكز القرار العمومي متواضعاً، رغم الصلاحيات الجديدة لرئيس الحكومة التي يقرها دستور 2011، وبناء على تقارير رسمية، فإن نسبة النساء المعينات

الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه الخصوص، وإصلاح وسن مجموعة من التشريعات، انسجاماً مع التحولات المجتمعية والتطورات الدولية في هذا الشأن.

ويرتبط الثاني بتسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط المجتمع، وقد أسهمت هذه الحركة إلى جانب القوى السياسية والمدنية الأخرى في دعم مسار العدالة الانتقالية بالمغرب، والذي توج بإحداث "هيئة المصالحة والإصاف" التي كان لها الفضل في طي صفحات قائمة من تاريخ المغرب الحديث، وصياغة مجموعة من التوصيات الداعمة للقطع مع الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان في المستقبل، حيث وجد الكثير منها الطريق نحو الدسترة مع الإصلاح الدستوري لعام 2011.

ورغم كل هذه الجهود، فإن قضايا المساواة بين الرجال والنساء وحماية وضمان الحقوق النسائية، لا تزال أحد أبرز القضايا ذات الأولوية في السياسة الوطنية، حيث شكلت قضايا حقوق الإنسان عامة والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية مستجيبة لمقاربة النوع بصورة خاصة، موضوع اهتمام وتفاعل بين السلطات العمومية والمنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والانتقال من مجال أعمال الحقوق السياسية والمدنية إلى الجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بهدف إرساء مقومات دولة الحق والقانون.

كما يعتبر التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في قلب الاهتمام بتفعيل التزامات المملكة المغربية الدولية، حيث تمثل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات قضية بالغة الأهمية في خطة عام 2030، وهو التزام بتحقيق 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تنشد التحول الجذري وترمي إلى أعمال حقوق الإنسان للجميع، وتهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وخاصة على مستوى الهدف الخامس، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات المعروف بالهدف القائم بذاته، حيث تجعل تقييم وتتبع السياسات العمومية في هذا المجال من أبرز مجالات تكريس وحماية حقوق المرأة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استفادت المرأة المغربية التي تشكل أكثر بقليل من نصف ساكنة المغرب أيضاً من هذا المسلسل، واستطاعت على العموم أن تتجاوز بعض أشكال التخلف والتمييز والإقصاء الذي عانت منه سابقاً، وشكلت عوائق أمام مشاركتها الفعالة في الحياة العامة، حيث عرف المغرب تطوراً متيناً منذ الاستقلال، إذ كان ثمة تقدم متواصل على المستوى التعليمي والقانوني، وعلى رغم الخطوات المهمة المسجلة على مستوى الحقوق والإصلاحات الاجتماعية طوال السنوات الأخيرة، والتي شملت إصلاح مدونة الأسرة (2003)، وضمان حق المرأة المغربية في منح جنسيتها لأطفالها من أب

والقدرة باش نخلقو ثورة حقيقية في ميدان حقوق النساء، ولكن راه
الوضعية مقلقة، السيدة الوزيرة، وبغينا من هاذ الحكومة تمشي لمكان
الخلل، تمشي للمسائل البنوية، تمشي للعراقيل الموجودة في السياسات وفي
القوانين.

أثر الجائحة مثلا على فرص الشغل بالنسبة للنساء كان مرتفعا،
علاش؟ لأن النساء تيشغلن في السياحة وفي الخدمات وفي قطاعات اللي
هي إنتاجية، توقف عملها في الوقت اللي بحال المناولة، بحال الطيران،
أنشطة غير مهيكلية بحال الحمامات، بحال الحلاقة، بحال تنظيم الحفلات.

النشاط الاقتصادي ديال النساء - كما قلت - ما تيفوتش 22% هذا
واحد النسبة اللي هي متدنية مقارنة مع دول عربية ودول إفريقية.
البطالة تتوصل 14% المعدل الوطني هو 9%.

الأجور ما بين الرجال والنساء في القطاع الخاص تختلف بـ 17%،
هذا ما كاينش في دول اللي هي بحالنا ولا أقل منا، إذن 31% من النساء
استنفو الشغل ديالهم بعد كورونا ولكن 22% ما استنافوش الشغل ديالهم
مقارنة مع الرجال 38% استنافو و 7% ما استنافوش، بقاوا عاطلين، إذن
راه المشكلة مشكلة إمكانيات غير متوفرة للمرأة، وهاذ الشي عندو تكلفة
اقتصادية، راه المغرب تنحرموه الآن من قيمة مضافة حقيقية للنصف ديال
السكانة ديالو، الفارق ما بين الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي إلى
هبطنا غير بالربع غادي يزيد في الدخل الفردي ما بين 6 و 10%، لهذا
خصنا نخلصو من الفوارق في ولوج التعليم ونخيدو المعينات اللي تتحد من
النشاط ديال النساء.

حسب وزارة الاقتصاد والمالية، إلى حيننا هاذ المعينات اللي كاينة ما
بين الرجال وما بين النساء، الدخل الفردي غادي يرتفع بتقريباً 6%.

حسب المندوبية السامية للتخطيط في الدراسة اللي دارت حول
العنف ضد النساء، التكلفة الإجمالية ديال العنف ضد النساء هو 2.85
مليار ديال درهم، منها 284 مليون ديال درهم فقط الأيام اللي ما
تتخدمهاش المرأة اللي هي تتكون ربة بيت، ولكن تتعنف وما تتخدمش في
المنزل ديالها، فيها 277 مليون درهم هي التكلفة ديال النساء اللي عندهم
أجر مؤدى عنه وخدامين في القطاع المهيكل وما تيمشوش لأنهم عنفونهم
الأزواج ديالهم.

إذن واحد الجمعية قامت لأن تنستقبل النساء المعنفات، استقبلت في
2019، 4663 حالة من هاذ الحالات 48% هو عنف نفسي ضد النساء،
30% عنف اقتصادي ما تيعطيهاش المحسور ديالها وديال أولادها، 15%
العنف الجسدي، إلى اضفنا على هاذ الشي العنف الجنسي والاعتصاب
والطرد من البيت الزوجية إلى غير ذلك، تيبان لنا بأن الوضعية مقلقة جدا
وهاذ العنف هذا اللي تيتمارس ضد النساء 86% تمارسوه الأزواج ضد
الزوجات، يمارس في بيت الزوجية، ولكن من جانب آخر كاينة مؤشرات
مقلقة حول حتى ضعف التمثيلية بالنسبة للنساء، راه إلى شفتي في

في هذه المناصب لم تتجاوز 12% أي 27 منصب من بين 245 منصب
من بين ترشيحات نسائية بلغت نسبتها فقط 10% لنيل هذه المناصب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن ما يسجل على أنه ارتفاع في حجم وثيرة المشاركة السياسية للنساء
في السنوات الأخيرة بالمغرب يبقى - في وجهة نظرنا - في فريق الأصالة
والمعاصرة غير كاف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن واقع وضعية المرأة المغربية يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتفاءل
خيرا في تعيينكم في حكومة صاحب الجلالة نصره الله، ونطالكم كذلك..
شكرا جزيلاً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم على احترام الوقت.
أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

الوضعية ديال المرأة في المغرب عرفت تطورات مهمة في العقدين
الأخيرين، ابتداء من مدونة الأسرة في 2004، مروراً بالتميز الإيجابي فيما
يخص المشاركة في الانتخابات، مروراً أيضاً بـ "إكرام 1" و "إكرام 2"،
الإستراتيجية الوطنية 2020-2030 لمحاربة العنف ضد النساء، وكذلك
برامج ديال التمكين الاقتصادي والفضاءات المتعددة الاختصاصات وكذلك
مراكز الاستماع والدعم ديالها وبالنسبة لنساء ضحايا العنف.

إذن هذه وضعية المرأة حالياً أحسن مما كانت عليه هاذي تقريبا عقدين،
هذا واقع لا يمكن نكرانه، ولكن المقارنة ما بين بلادنا وبلدان أخرى اللي هي
في المستوى ديالنا ولا هي أقل منا تعني أنه خصها تكون عندنا واحد
المقاربة جريئة لوضعية المرأة ضرورية في الوقت الحالي، إلى بغينا نوصولو لمجتمع
المساواة ومجتمع الإنصاف اللي تنطمحو ليه.

الحكومة قالت بأن غادي توصل لـ 30% ديال المشاركة النسائية
بالنسبة لسوق الشغل، الآن حالياً هي 22% هاذي شيء محمود نحن
نسانده ونصفق له، ولكن خصنا الجرأة، خصنا الإبداع، خصنا التعبئة،
خصنا الموارد إلى بغينا نوصولو لهاذ المبتغى هذا، خص الحكومة تسن
سياسة إرادية طموحة باش نوصولو لهاذ الهدف.

أحنا عندنا الثقة في هاذ الحكومة، لأن غادي تكن عندها الشجاعة

ديالها الاجتماعي، التوجه الحداثي، غمشي في أفق إنشاء مغرب المساواة، مغرب الإنصاف، مغرب الإدماج ومغرب الحقوق. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الرئيسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أخواني المستشارات، إخواني المستشارين،

في الحقيقة، السيدة الوزيرة، واحنا ككتبوعو العرض ديالكم، كان العرض اللي هو محمد جدا، واللي تبارا على واحد المجموعة ديال الأرقام، واحد (les pourcentages) اللي هو ما محمد، القوانين إلى جينا نهضو، السيدة الوزيرة، احنا الحمد لله، فالمغرب عندنا واحد البيع كبير جدا فالقوانين، ولكن الطريقة دالتنزيل ديالهم، السيدة الوزيرة، كنعقلو واحد إشكاليات كبيرة جدا، خصوصا فهاذ الموضوع هذا ديال المرأة اللي هي، المرأة اللي هي الأم ديالنا والأخت ديالنا والزوجة والابنة وكذلك، ولكن تبقى العقلية ديال المجتمع ديالنا هي عقلية ذكورية واللي كنعطي إشكالات كبيرة جدا فالمجتمع.

السيدة الوزيرة،

مادم جيتي بالأرقام ود (les pourcentages)، بغيت نتقاسم معاك بعض الأرقام اللي هي مخيفة واللي فيها.. واللي خصها أجوبة حقيقية وخصها وقفة تأمل، ملي كهضرو على 109 ألف ديال حكم قضائي فالابتدائي ف 2020، كهضرو على 3876 فالاستئناف، وملي كنعقلو أحكام القضاء ديال الطلاق، كنعرفو بأن الطلاق شكون اللي يكون فيه أضعف هي المرأة، لأن هي اللي كنعخلي الدار وكنعخرج، من بعد عندها إشكالات كبيرة، كنعرفو بأن هاذ المرأة هي العمود الفقري ديال المجتمع.

واليوم، إلى كنا هاذ المرأة اللي هي العمود الفقري ديال المجتمع، ما حاولناش نحافظو على المستوى ديالها وكذلك نعطيها الحق اللي كنعستاهل فالمجتمع، فإن المجتمع كلو غادي يكون فاسد، وهذا إشكال كبير جدا، وبالتالي لابد المراعاة ديال هاذ الأرقام اللي هي أرقام كبيرة جدا.

اليوم، السيدة الوزيرة، كين واحد الرقم كذلك اللي ما عرفتش كيفاش غادي يتعاملو معه، هو ديال 700 ألف أرملة، كانية 120 ألف اللي كنعخذ الحق ديالها، ولكن 700 ألف، السيدة الوزيرة، حاليا ما عندهاش ولو تمويل واحد.

كهضرو على الولوج ديال السوق، كنا ف 22% ولا 20%، بغينا

المؤسسات المنتخبة وفي المناصب العليا تتلقاو بأننا ما وصلناش لدول أخرى اللي هي مثلنا أو دوننا في هاذ الإطار هذا، نسبة تمثيلية المرأة في مجلس النواب 25%، مجلس المستشارين 12%، 37% في المجالس الجهوية، امرأة واحدة على رأس الجهة.

نعم، هناك بادرة خير بأن هناك ثلاث نساء في الرباط وفي الدار البيضاء وفي مراكش اللي هو ما عمدة، هاذي بادرة خير، وتمنى أن يكون المزيد في المستقبل.

من 2012 إلى الآن نسبة تعيين النساء في مناصب المسؤولية 137 منصب من أصل ما مجموعه 1160 منصب، يعني 11.8% (حسب وزارة الاقتصاد والمالية، إذن لهذا نحن نعقد الأمل على هاذ الحكومة، نساء المغرب يعقدن الأمل على هذه الحكومة، المغاربة يعقدون الأمل بأنكم غادي تستغلوا معنا باش يمكن لنا النهوض بأوضاع المرأة.

أشنو هو ما الأمور اللي خصنا نديرو؟ أنا نتظن أولا خصنا لابد هاذ الآليات ديال الحقوق والمساواة بين الجنسين، خصنا لابد نوضو حد للفوارق الاجتماعية بين الرجال والنساء موجودة كانية في الشغل، كانية في الرعاية الاجتماعية، كانية في الرعاية الصحية، في الحماية من المخاطر، في السلامة، في الشغل، هناك فوارق ما بين الرجال والنساء خصنا لابد.. كين كذلك حتى الولوج للمرافق الصحية والتعليم هناك فوارق ما بين الرجال والنساء.

مسؤولية الحكومة في توفير الرعاية بالنسبة للنساء ضحايا العنف، هذا راه محمد جدا، هذا خصنا ذاك القانون ديال 103.13 نعاودو فيه النظر بشأن العنف، تفعيل المقتضيات ديالو الخاصة بالحماية، لأن خصنا نعملو على الحماية ونعملو كذلك على الوقاية، النيابة العامة تتدخل ولكن خص الكل يتدخل، ولكن بالنسبة للحماية كذلك توفير البنيات المتخصصة بالنسبة للنساء لاستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف، خصنا آليات ولكن خصنا ميزانيات، احنا خصنا لابد ابتداء من السنة المقبلة تكون الميزانية ديال الوزارة ديالكم فيها أمور اللي تتخص هاذ المقتضيات، وخصنا كذلك ملاءمة التشريعات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية، هذي ضرورة مستعجلة، خصنا كذلك نتطالبو بالمصادقة على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية، خصوصا المادة 206 من أجل عالم شغل بدون تحرش جنسي.

هاذيك الهيئة ديال المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز للوجود هضرتو عليه، السيدة الوزيرة، ولكن خصنا نخرجوه للوجود بشكل استعجالي، خصنا نراجعو القانون ديال 79.14 المحدث لها وفق المبادئ ديال باريس باش يمكن لنا أننا نمكنوها من الصلاحيات والأدوار في هاذ الإطار هذا، وخصنا مراجعة شاملة لمدونة الأسرة باش نتجاوزو جميع الإشكاليات والعراقيل مثل تزويج القاصرات إلى غير ذلك؛ إذن هاذ المسألة ضرورية.

لنا اليقين، السيدة الوزيرة، أن الحكومة بالتركيبة الحالية ديالها، التوجه

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

استمنا للجواب ديالكم، وهو جواب غني على الأقل فالمستوى ديال الإجراءات اللي أقرتها الحكومات السابقة بالأرقام، لكننا نعتبره فقيرا في الأثر اللي نتج أساسا في التصدي للمظاهر ديال إقصاء النساء والمظاهر ديال العنف ضد المرأة.

طبعا، احنا اليوم فبلادنا رغم عدد هاذ الإجراءات اللي تم اتخاذها، مازال كاين زواج القاصرات وبشكل أقطع، لأنه يمكن كتحدثو، السيدة الوزيرة، على انخفاض المعدلات ديالو داخل القانون وداخل الأذونات اللي كمنحها محاكم المملكة للقاصرات باش يتزوجو، ولكن نجد ظاهرة أسوأ على هامش القانون ديال الزواج بالفاتحة، ديال الزواج ديال (contrat) واللي الضحايا دياهم فالغالب أطفال.

أيضا، على مستوى سوق الشغل، التطور ديال ولوج النساء لسوق الشغل يقابله شيوخ العمل غير اللائق في صفوف النساء وعدم تمكين النساء من حقوقهن، حتى في الحد الأدنى للأجر والحماية الإجتماعية والتعرض دياهم بشكل مضطرب للتحرش الجنسي فمقرات العمل، يعني عدد ديال المظاهر اللي كتستهدف النساء بشكل بشع، صراحة بشكل بشع.

ونعتبر في الفريق الاشتراكي، أن المسألة في عمقها تحتاج إلى نقاش مجتمعي، لأنه المكتسبات الكبرى اللي حققها المغرب فهاذ الإطار كانت دائما مسبوقة بنقاش مجتمعي قوي، ونعطي المثال بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، اللي كانت فالعهد ديال حكومة المرحوم عبد الرحمن يوسف، وما صاحبها من تقاطب مجتمعي قوي، صحيح، لكن مكن من نتيجة حقيقية، بفعل تدخل التحكم ديال صاحب الجلالة، مكن بلادنا من نص ديال مدونة الأسرة، واللي شكل في إبانة نص متقدم اللي كينظم القضايا ديال المرأة والأسرة على امتداد العالم العربي والإسلامي.

اليوم، كذلك مع كامل الأسف، واحنا عشنا مرحلة ديال تقريبا عشر سنوات من المد المحافظ ومن محاولات التطبيع باسم الدين وباسم العادات والتقاليد مع مجموعة ديال المظاهر السيئة وشفنا للحكومة وزراء اللي مزوج جود ديال العيالات ويطمح إلى الثالثة، ومع كامل الأسف وقع نكوص في نقاش القضية ديال المرأة بالحماس وبالنفس التقدي الضروري لإنجاح هاد الرهان.

طبعا تحدثتو، السيدة الوزيرة، على البرنامج الحكومي، نتمنى صادقين أنه تعود القضايا ديال المرأة وديال الأسرة للواجهة ديال النقاش العمومي،

نوصلو لـ 30%، أدعوك السيدة الوزيرة، وأدعو نفسي كذلك، وأنا اطلعت على الميزانية ديالكم، والإخوان كيهضرو على أنه الحكومة جاية باش أنها تنصف وهذا وهذا... في حين أنه فالميزانية ديالكم تزداد فيها 1%، عندكم 720 مليون ديال درهم فيها 69% ديال الموظفين والنص فيها كيمشي (déjà engagé) والنص الآخر لبعض المؤسسات اللي غادي تكون، وبالتالي كنعقلو شي حوايج، ولكن ملي كنجيو للواقع شيء آخر، فرما أننا كنجيو نظهرو بواحد الصورة اللي هي مشرفة وهذا ما يمكن لياش نزايدو على بعضيتنا السيدة الوزيرة.

أنا كتمنى، السيدة الوزيرة، أن هاذ الوزارة اللي انتوما كتشتغلو فيها وانتوما كامرأة، وأنا بغينا نصفو النصف الآخر ديالنا ديال المجتمع اللي هو محدد مهم جدا للتنمية ديال البلاد ديالنا، بغينا أنه يكون شيء واقعي، التنزيل ديالو يكون كذلك شيء واقعي، ما يكونش عبارة عن كلام، عن أننا نجيبو عروض، وهذا غادي يخلق واحد اليأس، لأن كما قالت الأخت قبيلة، المسألة، السيدة المستشارة اللي كنجيبها على المداخلة ديالها، اللي هي ما يمكنش ما جاينش احنا نديرو الصدقة، وما خصهاش تبان هاذ المداخلات ديالنا كلها، لأن مجال إلى جينا اليوم نصفو المرأة داخل القبة ديال البرلمان، فهذا مسألة اللي هي خصنا نتجاوزها.

اليوم، خصنا تفكرو، السيدة الوزيرة، بغيت نطلب منكم كيفاش غادي تبدعو وتزلو هاذ الشيء اللي كنهضرو عليه.

اليوم، حتى التنزيل ديال.. فالأراضي ديال المجموع، وبالخصوص النساء السلايات، القانون موجود، ولكن التنزيل ديالو كيفاش غادي يتنزل؟ مازال ما عرفناش، كاين واحد الإشكالات كبيرة جدا فالطريقة ديال التنزيل ديالو، تنمى أنه ما يكونش هاذ (le retard)، على الأقل هاذ الحوايج اللي كاينين ما بنقاوش كتستناو فيهم، شكون هذا اللي غادي يبادر باش يحل هاذ المعضلات؟ فهاذ القوانين اللي هضرتو عليهم وهاذ الإشكالات كلهم هاذو جاو من قبل في وزارات متعاقبة.

اليوم، بغينا للمسة ديالكم، السيدة الوزيرة، بغينا الإبداع ديالكم، بغينا نفهمو اليوم فين بغيتو توصلونا وفي غادين نمشيو معاكم، واحنايا كنعتمناو التوفيق إن شاء الله لهاد الحكومة هادي، لأن كلشي عقد الآمال ديالو على مجموعة ديال البرامج اللي جات بها الحكومة، اعطينا وعود وخلقنا واحد الأمل كبير جدا. تنمى أننا ما نتصدموش، لأنه يصعب واحنا خارجين كنعطيو الوعود، ولكن منين كنجيو للتنزيل يكون شيء آخر.

فالسيدة الوزيرة، احنا كنعرفو القدرات ديالك، واطلعنا على البرنامج ديالك وتبعناك فاللجنة، وكتمنى لك التوفيق، وكتمنى أن هاذ الشيء اللي جبتي بيه ما يكونش حبر على ورق، كتمنى أنه يخرج للوجود، واحنا هنا مستعدين نتعاونو معكم في أي حاجة اللي يمكن تترقى بالمجتمع ديالنا وبالخصوص بالمرأة ديالنا.

وشكرا.

تفعيل هيئة المناصفة وتكافؤ الفرص.
ولقد كان للأحزاب الوطنية والمنظمات النسائية دور بارز في التطورات التي عرفتها وضعية المرأة المغربية.
لقد ربطت تلك الهيئات وعلى الدوام ما بين إحقاق الديمقراطية في بلادنا وما بين النهوض بوضعية المرأة المغربية.
لذلك، فإن نقاشنا اليوم، ليس فتوي أو هامشي كما يظنه البعض، بل نقاش يقع في صلب الرهانات الكبرى لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.
إذا كانت القوانين التنظيمية قد مكنت من حدوث تطور كمي في تواجد النساء في المؤسسات التمثيلية، فإن ذلك لا يجب أن يحجب عنا طرح أسئلة جريئة وصادقة عن مدى حدوث تحول في ذهنية بعض الهيئات الحزبية، كي تسمح بحضور قوي للمرأة المغربية في اتخاذ القرار الحزبي بعيدا عن منطق الوصاية والتأثير.
وعلاوة على ذلك، فإن ضعف حضور المرأة في المناصب العليا في الإدارة والمؤسسات العمومية ملمح من ملامح التأخر ووجه من أوجه النضال الذي يجب أن تتداعى له الحركة النسائية.
لذلك، فبالموازاة مع وجوب التفكير في تقديم جواب تشريعي على هذا الواقع، يتعين على الحكومة الحالية أن تقطع مع الوضعية التي ظلت سائدة خلال العشرية الأخيرة، والتي مازالت بعيدة عن سقف الوثيقة الدستورية.
وإذا كانت المرأة المغربية قد تمكنت، مقارنة مع الوضعية التي كانت سائدة قبل عشرين سنة، من بلوغ نصيب من حقوقها السياسية عبر الحضور في المؤسسات التمثيلية، فإن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المغربية يسائلنا جميعا ويتطلب جرأة أكبر في معالجة المشاكل الهيكلية التي مازالت تجعل الأعطاب المجتمعية الكبرى مؤنثة في بلادنا كالفقر والهشاشة والهدر المدرسي.
لذلك، فإن الآمال معقودة على هذه الحكومة من أجل الإنصاف الاجتماعي للنساء، وكذا تحقيق التمكين الاقتصادي لهن.
إن أحدث المؤشرات المقلقة هو استمرار ارتفاع معدلات العنف ضد النساء، فرغم حملات التحسيس، إلا أن الأرقام والمعدلات الرسمية تظهر أن هذه الظاهرة تشكل إساءة لهذا المسار الطويل من نضال المرأة المغربية.
لذلك، فإن البرلمان والحكومة معا مدعوان، ونحن بصدد وضع قانون جنائي جديد، إلى جعل حماية المرأة من شتى أشكال العنف في مقدمة أولويات السياسة الجنائية.
وعطفا على ذلك، وبعد مرور سنوات على وضع مدونة الأسرة، فإن الحاجة ماسة إلى تقييم جماعي لهذا النص القانوني، الذي وإن شكل ساعتها ثورة هادئة، قادها بحكمة وتبصر جلالة الملك حفظه الله لإقرار حقوق النساء، إلا أن بعض مقتضياتها تحتاج اليوم إلى مراجعة، في إطار الثوابت الدستورية للمملكة وهويتها الراسخة.
حديثنا اليوم عن وضعية المرأة المغربية، لا يجب أن يغفل فيها

بنفس تقديمي وحدائي وأيضا إرادة سياسية حقيقية، لأنه القضايا ديال المرأة فبلادنا، فمجتمع مجال مجتمعا، مع كامل الأسف، ما حصلش فيه نفس الدرجة ديال الوعي بالأهمية ديالو، خصها مجهود مجتمعي وخصها نقاش حقيقي.

اليوم، بالإضافة للعنف الممارس على المرأة في الفضاءات ديال العمل وفي بيت الزوجية، كإين عنف في الفضاء العام كيفما تفضلتو، السيدة الوزيرة، النظرة الدونية للمرأة المطلقة، الأم العازبة، كإين عنف يمارس على المرأة حتى في ولوجها للخدمات العمومية، نسبة الهدر المدرسي في صفوف النساء وفي صفوف الفتيات مرتفعة بشكل مخيف.
اليوم، الفضاءات العمومية مئنين كتجي المرأة المغربية تستافد من الخدمات المخصصة لها فقط، كتعامل بعنف، ونعطي المثال، السيدة الوزيرة، غير بالأمس، البارح، ماشي بعيد، الجماعة ديال تمروت إقليم شفشاون، السيدة مشات لدار الولادة لقاتها مسدودة، ولدت فالباب ديال دار الولادة، وتوفى الجنين، يعني أي عنف أكثر من هذا ديال السيدة تحملت شهور ديال الحمل والألم ديال المخاض، وبالتالي ترزا فالفلذة ديال الكبد ديالها؟

نرجو صادقين أن الحكومة تواكب المرأة المغربية بالقوة وبالفعالية اللازمة وبالتناقش الحدائي التقديمي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة لفريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن التطور الملموس الذي عرفته وضعية المرأة المغربية في العقدين الأخيرين، ليعد من المعالم الوضاعة للمنجزات التي سيخلفها التاريخ لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي اتخذ ومنذ توليه العرش، تدابير وإجراءات مكنت من اقتحام المرأة المغربية لمجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الرجال.

لقد أسهم تقرير لجنة النموذج التنموي في تحليل وضعية المرأة المغربية، سواء من حيث المكتسبات أو التحديات، حيث قدمت هذه الوثيقة المرجعية تشخيصا عميقا للوضعية، واقترحت أهدافا وأوليات واضحة، ما على الحكومة اليوم إلا أن تشرع في تنزيلها بالسرعة اللازمة وبالجرأة الضرورية، وفي مقدمتها تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للنساء والإسراع في

بالأساس هذه السنة الفضاء المدرسي. ويأتي سؤالنا أيضا، في سياق الانتقال الجديد الذي تعرف بلادنا، والمتمثل في النموذج التنموي الجديد الذي يؤكد ضرورة قيام المنظومة التنموية والاقتصادية على المساواة بين الرجل والمرأة في سوق الشغل، وكذا البرنامج الحكومي الحالي الذي يلتزم برفع نسبة النشاط الاقتصادي النسوي من 20 إلى 30% في غضون الخمس سنوات القادمة.

ولكننا نسجل، للأسف، أن النساء العاملات في قطاع السياحة الذي يعد من أهم المشغلين لعدد العاملة النسائية، مازال يخضع للخصخصة الإدارية بخصوص العمل الليلي.

وبهذه المناسبة، نتمنى الحضور النسائي القوي في الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة، حيث تم انتخاب لأول مرة ثلاث نساء لرئاسة بلديات مدن كبيرة، ورئيسة للجهة.

كما يعد إسناد حثائب وزارية إستراتيجية للنساء، ترجمة حقيقية للإرادة السياسية للحكومة ولتمكينهن من المشاركة الفعالة في الجهاز التنفيذي. وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قام الإتحاد العام لمقاومات المغرب سنة 2012 بانتخاب سيدة أعمال في منصب الرئاسة لولايتين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فبالرغم من أن النساء يمثلن نسبة مهمة من الساكنة النشيطة بالمغرب، مازالت بلادنا تسجل فوارق واسعة على مستوى المساواة بين الجنسين في العمل، حيث تصل نسبة البطالة للنساء إلى 25%، فضلا على أن شريحة واسعة من النساء يشتغلن في القطاع غير المنظم مثل العمل الموسمي بأجور زهيدة جدا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، رهين بالأساس بتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز، مع الإقرار التام بالدور الفاعل والفعال للنساء كرائدات أساسية للتغيير. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.
الكلمة لفريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

السيدة الوزيرة،

من بعد ما سمعنا الجواب ديا لكم، خصنا نديرو اليوم واحد الخطاب اللي واقعي وموضوعي وصرح مع الشعب المغربي، وما خصناش نغطيو الشمس بالغربال، اليوم مازال المرأة المغربية كتعاني الهشاشة والفقر والتهميش بنسب جد مرتفعة، وكنلقا.. وكابنة مؤشرات اللي كندل على هاذ الشئ دولية

استحضار وضعية المرأة المهاجرة، التي وإن كنا نعتر بما بلغته من مناصب سياسية وإدارية رفيعة في العديد من الدول المتقدمة، إلا أن وضعيتها في بعض الدول الأخرى وأمام تطور أنشطة الشبكات الإجرامية التي تعمل في مجالات الاتجار بالبشر، تفرض علينا إيلاءها عناية خاصة.

وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا التنويه بسعي الحكومة إلى تهيئة الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ونعتبر أن هذه فرصة لتعزيز ما تضمنته بخصوص حقوق المرأة المغربية.

فإذا كانت هذه الخطة قد وضعت كهدف لها في المحور الخاص بالحماية القانونية والمؤسسية لحقوق المرأة:

- تفعيل مقتضيات الدستور المتعلق بالمساواة وإعمال المناصفة؛

- ضمان انسجام المقتضيات القانونية المتعلقة بالمرأة مع المعايير الدولية في نطاق أحكام الدستور والممارسة الاتفاقية للمملكة؛

- تعزيز ثقافة المساواة في المجتمع، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة؛

- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛

فإن واجب الصبح بالحقيقة يفرض علينا القول أن عملا جبارا وكبيرا ينتظر هذه الحكومة لبلوغ تلك الأهداف، وهو عمل لم يعد يقبل التأجيل ولا التسويق ولا الاختباء وراء الشعارات الفارغة، يجب الخوض في الملفات بجرأة وشجاعة.

حري بنا اليوم، أن نتساءل عن مدى نسبة بلوغنا للمناصفة التي تعد من الغايات الدستورية الكبرى.

واهم من يعتقد أن النهوض بوضعية المرأة شأن حكومي فقط، أو حتى قضيتهم الدولة، إن القضية النسائية شأن مجتمعي، الجميع دولة وحكومة وأحزابا وقبالات، مدعوون للإسهام في هذه المعركة النبيلة التي يجب خوضها على جميع الواجهات، لاسيما الثقافية منها. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتزامن موضوع سؤالنا في هذه الجلسة حول وضعية المرأة في المغرب، مع تخليد اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء وإطلاق الحملة الوطنية التاسعة عشر لوقف العنف ضد النساء والفتيات، والتي تستهدف

ووطنية.
المرأة فبلادنا بالخصوص العاملة مازال كنعرض للتحرش والعنف بشتى أنواعه، مع استغلال مصدر لقمة العيش بالمساومة، وكنلقاوا 57% من النساء معنفات، وذلك حسب تصريح وزارتك، وهاذ الشئ طبعا عندو واحد التكلفة اقتصادية كبيرة على المجتمع في الحاضر والمستقبل.

السيدة الوزيرة،

إن المرأة العاملة في الضيعات كنعاني من سوء المعاملة وكنعاني معاملة لا إنسانية وتحط من كرامتها، نظرا لظروف العمل غير اللائقة.

المرأة في اقتصاد القبو تعمل في الظلام دون أية حماية قانونية وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية، وكلنا كنتذكرو طبعا، الحادثتين الميتينتين فطنجة و"روزامور".

المرأة أكثر عرضة للتعسف والطرده من العمل، المرأة دائما تتعرض للنقص فالأجور، دائما المرأة ما كيتصرحش بها لدى الضمان الاجتماعي، وكنلقاوا يالا 30% فقط من النساء اللي كيتصرح بهن في الضمان الاجتماعي.

المرأة العاملة، عاملات النظافة، عاملات النظافة فمؤسسات عمومية كيشغلون دون الحد الأدنى للأجور، وما نمشوش بعيد، هنا فالمجلس، عاملات النظافة كيتقاضو 1600 درهم، في حين أنهم كيسنيو على ثلاثة آلاف درهم، وبذلك كيتولي شركة المناولة فاليد العاملة، كيتولي كنسمر فاليد العاملة، وكتولي وصحة عار بمباركة المؤسسات العمومية.

المرأة في العالم القروي، مازال كنعيش على الهامش دون أبسط الحقوق، نتيجة ضعف الوصول للخدمات الأساسية العمومية كالتهليل والصحة، مع ارتفاع نسبة زواج القاصرات وغياب برامج التاهيل وتكوين اليد العاملة النسائية.

السيدة الوزيرة،

إن الإتحاد المغربي للشغل، باعتباره تاريخيا في طليعة النضال الحقوقي من أجل مجتمع المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية، يؤمن إيمانا راسخا أن كسب رهان مغرب اليوم وإنجاح مشروعه التنموي الكبير لا بديل له عن الترجمة الفعلية لشعار المساواة على أرض الواقع، وذلك من خلال:

- مراجعة كل التشريعات الوطنية وتصحيح الاختلالات وإزالة العراقيل القانونية؛

- التسريع بالتصديق على الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل اللي جات بها منظمة العمل الدولية؛

- تفعيل هيئة المناصفة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز؛

- التعجيل بضمان الحماية الاجتماعية للنساء.

وأريد من هذا المنبر، إعلان تضامن فريق الإتحاد المغربي للشغل، مع موظفات وكالة التنمية الاجتماعية بأكادير، التابعة لوزارتكم، السيدة الوزيرة،

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

أشكرك، السيدة الوزيرة، على الجواب.

نحن بالفعل نعز في بلادنا بمدى التقدم الحاصل في وضعية النساء، التي عرفت منحي تصاعديا منذ عام 2004، وآخرها التطورات التي عرفتها القوانين الانتخابية التي كرسست مشاركة المرأة في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي والوطني.

وبالمناسبة، أهني كل النساء المغريات اللواتي احتلن مراكز هامة في تدبير الشأن العام، ومن بينهن السيدة الوزيرة.

الرهان الحقيقي، السيدة الوزيرة، هو النهوض بأوضاع المرأة القروية اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وتعليميا، وتكريس ثقافة مجتمعية، تحترم المرأة وتناهض العنف والتمييز ضد النساء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تلعب المرأة المغربية دورا أساسيا في تاريخ المغرب، فقد كانت ومازالت المحور الرئيسي والقوة الفاعلة في المجتمع، لكن للأسف تم تسجيل انعدام ميزانية خاصة بمقاربة النوع بقانون المالية لسنة 2022.

السيدة الوزيرة،

تتعرض العديد من النساء للعنف والتمييز والذي زادت حدته في ظل جائحة "كوفيد-19"، كما أن ارتفاع نسبة انتهاك حقوق العاملات يسجل بشكل دوري، ناهيك عن الحوادث المميتة التي ذهبت ضحيتها نساء عاملات، كحادثة طنجة وحوادث نقل عاملات الضيعات الفلاحية.

لقد بلغت نسبة النساء في وضعية بطالة 29.7% خلال الفصل الثاني لـ2020، كما أن النساء العاملات تتعرض للتمييز داخل أماكن العمل وحتى لولوج عالم الشغل.

وهنا نتساءل عن ما مدى تطبيق الإستراتيجية الموضوعة لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء على أرض الواقع، كما ونحن في إطار الحملة الدولية 16 يوم لمناهضة العنف القائم على أساس النوع، نتساءل أيضا

- تعزيز البعد المجالي للإستراتيجية ودعم التنسيق بين السياسات المحلية المرتبطة بعمل الجماعات الترابية وتوطيد مسار الديمقراطية التشاركية من خلال تعزيز وتطوير سبل التعاون والتكامل بين الفاعل العمومي وفاعل المجتمع المدني؛
- توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالظاهرة وضمان انتظاميتها؛
- العمل على تغيير الصور النمطية الجنسانية والمواقف والمعتقدات والسلوكيات التمييزية المبنية على النوع؛
- تعبئة الموارد المالية محليا ودوليا من أجل التمكن من الاستمرار في التشغيل وتطوير منظومة متكاملة لمناهضة العنف ضد النساء في مختلف محاورها الإستراتيجية وإجراءاتها الداعمة؛
- اتخاذ خطوات فعالة لضمان مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة والإصلاح السياسي وعلى جميع مستويات صنع القرار؛
- توفير مراكز إيواء النساء ضحايا العنف وتوفير مساعدين اجتماعيين بها ونشر لائحة الفضاءات على كل الفاعلين؛
- تحريك الدعاوي العمومية بشأن العديد من الشكايات ومراجعة مدونة الأسرة بشكل يكرس التوجه الذي نهجته بلادنا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد فيما تبقى لكم من الوقت.
تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أود أن أتوجه بالشكر لجميع الفرق على المقترحات القيمة التي سجلتها كلها، لأن فيها أفكار مهمة، وكنتمنى أننا نشتغل جميع من أجل الرقي والنهوض بوضعية النساء في بلادنا.
أود، قبل كل شيء، أن أذكر بالبرنامج الحكومي اللي هو جا كيتمند أسس تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية والاستثمار في العنصر البشري، فلا يمكن تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية بدون النهوض بوضعية النساء وبحقوقهن، وهذا على الأقل يحسب لهاذ الحكومة، أنها جعلت الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية هي المشروع ديالها، ولم تأت بخطاب فارغ فضفاض، ليس له أثر على أرض الواقع، وإنما أتت بأهداف مرقمة.

عن عدم المصادقة على الاتفاقية رقم 190 والتوصية رقم 206 لمناهضة العنف ضد النساء داخل أماكن العمل؟
ومن هنا نطالب الحكومة بالمصادقة على الاتفاقية 190 وأجرأة بنودها على أرض الواقع.

كما ندعوكم إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية المرأة من العنف والتمييز وتطبيق بنود مدونة الشغل المتعلقة بالمساواة وحماية الأمومة، وسنقدم مقترح قانون، كجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بخصوص تمديد رخصة الأمومة من 14 أسبوع إلى 16 أسبوع، وكذا الرفع من ساعات الرضاعة، لتصبح سنتين منذ الولادة؛ لذا ندعو الحكومة للتفاعل مع هذا المقترح.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.
الكلمة لجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تصنتنا مزيان للعرض ديالكم، وسمعنا الإحصائيات وسمعنا كلشي، أتم الآن فمركز التمكن ما شاء الله عليكم، بغينا نقولو لكم رغم الشعارات، مازلنا مقتنعين.. هاذ الشعارات المرفوعة مازلنا مقتنعين بغياب الإرادة السياسية نحو التنمية الشاملة، التي تحفظ كرامة المرأة، كما يؤكد عليها صاحب الجلالة الله ينصرو.

الدليل، هو مؤشر الترتيب الدولي المتدني في هذا الشأن، والنتيجة هي زواج القاصرات، التحرش الجنسي، الانتحار، الإدمان على المخدرات، التعنيف المعنوي قبل المادي.

لنا، نساثلكن عن وضع المرأة القروية، الأرملة، المتسولة بين النص القانوني وإشكالية التنزيل؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للاتحاد الوطني للشغل.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيدة الوزيرة،

- تمينا لهاذ اليوم الذي تم تداول مناهضة العنف ضد النساء، نطلبكم بن:
- بلورة إستراتيجية جديدة لمناهضة هذا العنف، تنزيل لتركات المراحل السابقة والأخذ بعين الاعتبار مستجدات المرحلة المقبلة؛
- وكذلك المصادقة على الاتفاقية الدولية 190؛

إخراج مليون أسرة من الهشاشة، منين كنفولو توسيع الطبقة المتوسطة، بمقاربة عرضانية، فالمرأة هي أيضا مستفيدة.

فلهذا، هاذي أرقام، وماشي كئأكد عليه ماشي خطاب فارغ، سيدي النائب (المقصود: المستشار) المحترم، وكنفولو اعطيو الحكومة شوية فرصة باش تبين، لأن ما يمكنش تحكم عليها، وهي عندها بعض الأسابيع، من المتعارف عليه دوليا هو إعطاء الحكومة زمن من الوقت، متمتع من الوقت مثل جميع دول العالم، حتى تتمكن من تنزيل مشروعها، وطبعا مجلسكم الموقر، المجلسين لهم.. طبعا نحن في إنصات كبير لمقترحاتكم، حتى تتمكن من تعديل وتصويب جميع السياسات إذا اقتضى ذلك.

والمقاربة الأخيرة، هي المقاربة القضائية أو الجزرية، فالقانون واضح أيضا، فهو هناك عدد من العقوبات اللي هومايا ينص عليهم القانون.

غادي نستعرض بعجالة عدد من المقاربات اللي غادي نجزوها:

- أولا، اعتاد سياسة شاملة لتطوير مناهج الوقاية من العنف؛
- ثانيا، ضمان فعالية القوانين ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء؛
- وتكلمت على أيضا الدولة الاجتماعية، وهي سبيل لتطويق ظاهرة العنف ضد النساء؛

- وأيضا التمكين الاقتصادي للنساء، وهذا كما قلنا عندنا واحد المقاربة جديدة إن شاء الله، اللي فيها الدولة طبعا القطاع العام، قطاع الخاص، ولكن أيضا المجتمع المدني لأن له دور كبير؛
- وأيضا الاستثمار للأسرة، وتكلمت عليها؛

- الرقمنة اللي غتخلينا أولا، نوصلو واحد العدد كبير من المستفيدات فيما يخص التكوين، لأن المشكل ديال هاذ النساء هو أيضا التكوين، ملي كنتكلمو حتى على الفتيات مثلا فالقرى، فبعض المرات الواليدين دياهم من الناحية الاقتصادية يخافو عليهم وكيزوجهم مع الأسف، مع الأسف صغار، فاحنا أشنو؟ خصنا ندخلوهم للمدرسة، إلى قدرنا ندخلوهم لدور الطالبة هذا غادي نشغلو عليه، وتقدر نستعملو الرقمنة، يعني الطالبة أو التلميذة من بيتها علاش لا، تدخل لواحد القسم وتشارك وحتى يجي الامتحان ونجيبوها تدوز الامتحان؟ هناك مقاربات عدة، سيكون لنا الوقت إن شاء الله لشرحها لكم.

- وهناك أيضا الشراكة مع الجماعات، تكلمنا على الميزانية، راه الميزانية كلها ديال المرأة وديال الرجل، إلى تكلمنا على المشتركات، مع الجهات، مع الجماعات المحلية، عندنا عدد من الرفعات اللي ممكن نزيدو منها فالميزانية ديال اللي تقدر تساعدنا على تحسين الوضعية الاجتماعية بصفة عامة ووضعية المرأة فبلادنا إن شاء الله.

- وأخيرا، غادي نبغي.. تكلمت على الواجحة أيضا الإعلامية مهمة جدا، يجب أن نشغل على الجانب التحسيسي وعلى تحسين صورة المرأة بالإعلام.

منين تنقلو تندوزو من 20% إلى 30% نسبة تشغيل النساء، هذا مرقم، وهذا كنفلتمو به على أنفسنا.

وملي تنقلو غادي نهجو واحد المقاربة عرضانية، وفعلا الميزانية ديال الوزارة قليلة، ولكن راه الدور ديال الوزارة ماشي هو الميزانية تكون عندها كبيرة، هو التنسيق ما بين جميع القطاعات وتعزيز الالتقاءية بين القطاعات وأيضاً الالتقاءية المحلية، وفهنا الإطار راه الميزانيات ديال السنة 2022 كلها ديال المرأة، لأن المقاربة هي مقاربة عرضانية ومقاربات تهدف إلى - كما قلت - تعزيز وضعية المرأة ومقاربة عرضانية ومحالية منصفة.

سيدياتي، سادتي،

أنا، أخذنا بعين الاعتبار الوقت، غادي يكون الجواب ديالي انطلاقا من القانون 103.13، هاذ القانون اللي عندو هاذ ثلاثة ديال الأبعاد:

البعد الأول، اللي هو البعد التحسيسي والتوعوي: وهاذ البعد، أولا، كينطلق من التعليم وراه ثقالت، التعليم هو الأساس، لأن ملي تشوفو التعليم بلي أن الفتيات كيكونو تقريبا قراب لـ 50% وملي كيوصلو لـ 15-17 سنة، كتنزل النسبة فالعالم القروي لـ 30%، هنا كيان لنا موطن الضعف، هذا موطن الضعف الأول.

أنا كنت رئيسة جامعة، وكانو عندي الإناث أكثر من 50% وملي كينخرجو ما كنفلواهومش في سوق الشغل، هذا موطن ثاني ديال الضعف. وأيضا، النساء اللي هومايا الأمهات ملي وليداتهم كيكبرو، أيضا كيقاوا ما عندهومش ممكن حتى هوما نواكبهم باش يكون عندهم التمكين الاقتصادي والنساء الأرامل، النساء المطلقات، النساء في وضعية صعبة، يعني كل هذا ملي كنفلواومش المسار ديال الفتاة، تنقلوا عدد من مواطن الضعف اللي خاصنا نواكبها.

فإذن تكلمت على المقاربة التوعوية والتحسيسية، المقاربة المحامية مهمة جدا، واحنا تعهدنا على نفسنا باش أنه فالسنوات المقبلة تكون على الأقل فكل إقليم واحد الأماكن متعددة الوظائف لاستقبال النساء وللإيواء دياهم، ولكن أيضا فواحد المقاربة اللي هي مقاربة تعتمد الأسرة المغربية، الأسرة المتأسكة كرافعة للتنمية الاجتماعية، المستدامة والداخمة، لأننا بالتحسيس وبالتكوين، وهنايا راه تكلمنا على واحد المقاربة جديدة في إطار الالتقاءية ما بين وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني وأيضا جميع الشركاء من أجل تعضيد المراكز اللي متواجدة فالمجال الترابي، باش يكون فيها واحد المواكبة مهمة للنساء، باش هاد النساء في مختلف الفترات دياهم الحياة دياهم، وفين ما دخلو فترة هشاشة، وحتى ملي ما يكونش فترة هشاشة، ملي كنتكلم على الفتيات اللي عندهم دبلومات ماشي فترة هشاشة، ولكن يجب المواكبة دياهم باش تقدر نسهلو عليهم.

والبرنامج الحكومي جا أيضا بأرقام، وهو تعزيز دور الحضنة، وهو أيضا كما قلت المقاربة العرضانية، منين كنفولو مليون منصب شغل، منين كنفولو

ولكم جزيل الشكر.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونشكركم على مساهمتكم الهامة.

ونشكر كافة السيدات والسادة المستشارين على المساهمة الفعالة.

ورفعت الجلسة.

وكنبي فالأخير باش نشكر مجلسكم الموقر ونشكركم، السيد الرئيس،
وأشكر السيدات والسادة المستشارين.

صراحة، اليوم كان يوم جميل جدا، لأن من الصباح، من المناظرة وفهاذ
الأمسية يعني فالعشية، كان هناك تبادل قيم وعدد من المقترحات، واحنا
إن شاء الله، غادي ندرجوها لتطعيم وإغناء الإستراتيجية اللي غادي
تعتمدها الوزارة.